S

الأمم المتحدة

UN LIBRARY
UN/SA COLLECTION

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/23322
24 December 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

رسالة مؤرخة في ٢٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١
موجهة من الامين العام الى رئيس مجلس الامن

في رسالتي المؤرخة في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩١ (S/22863) أبلغتكم بأن فريق الخبراء الذي عينته بمقتضى الفقرة ٧ من قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) سيعود الى جمهورية ايران الاسلامية لإكمال دراسته لجهود تعمير ذلك البلد في أعقاب الصراع بين جمهورية ايران الاسلامية والعراق .

وقد قام الفريق الذي رأسه السيد عبد الرحيم f. فرح ، وكيل الامين العام السابق ، بزيارة جمهورية ايران الاسلامية في الفترة من ٧ تشرين الثاني/نوفمبر الى ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ وأعد تقريرا ثانيا ختاميا ضمنه ما توصل إليه الفريق .

ومرفق طيه نسخة من التقرير لعلم أعضاء مجلس الامن .

(توقيع) خافيير بيريز دي كوييار

91-42365 ٠١٠٠ن(٩٢)

مرفق

التقرير الثاني والختامي لفريق خبراء الامم المتحدة الذي عينه الامين العام عملا بالفقرة ٧ من قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، وقد أعده الفريق بعد زيارته مرة أخرى لجمهورية ايران الاسلامية لإنهاء دراسته لجهود وحاجات التعمير في البلد في أعقاب الصراع بين جمهورية ايران الاسلامية والعراق

٧ تشرين الثاني/نوفمبر - ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١

الخريطة الأولى

MAP NO. 3642.1 UNITED NATIONS
JULY 1991

الخريطة الثانية

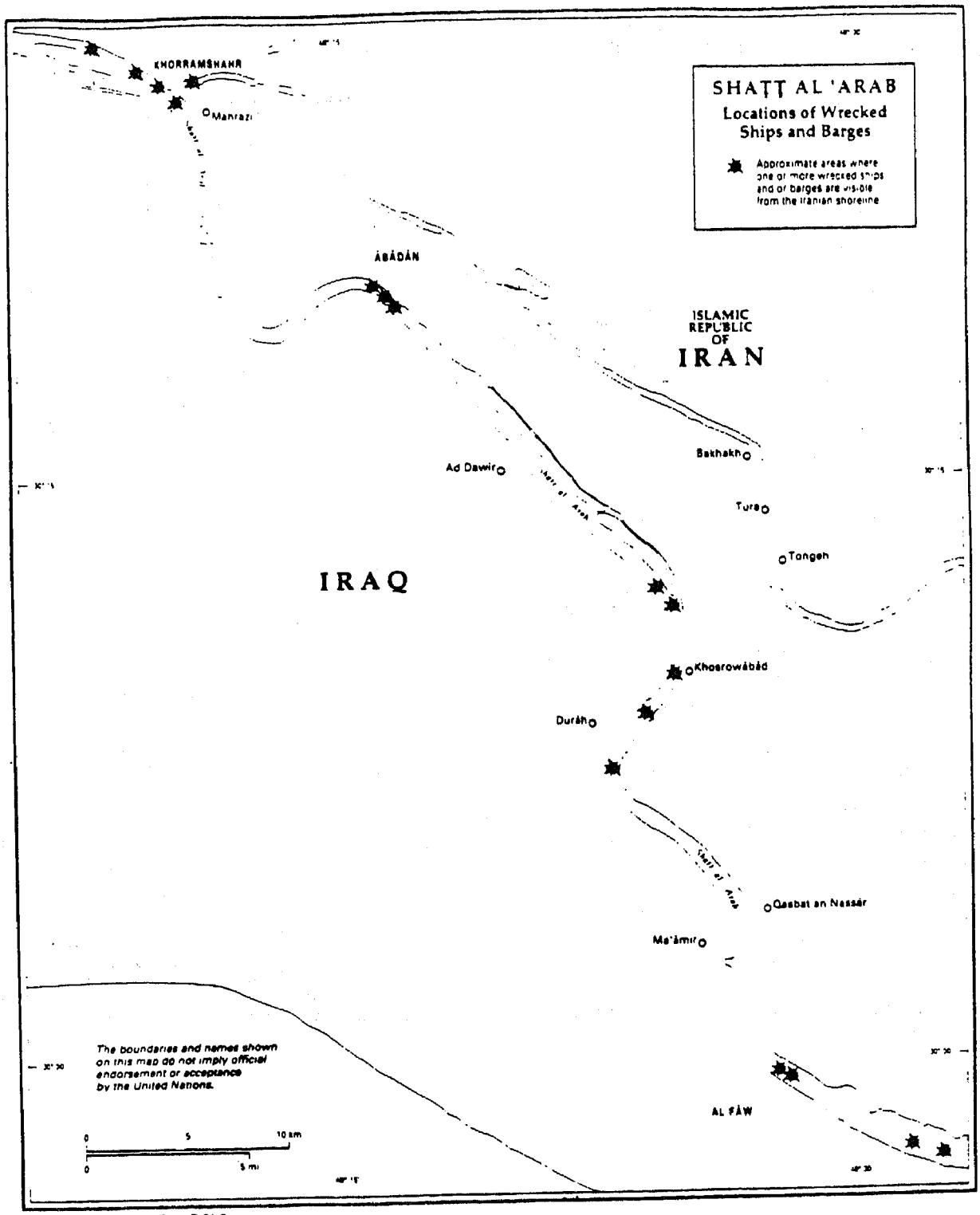

MAP NO. 3663 UNITED NATIONS
DECEMBER 1991

خلاصة تنفيذية

أقر مجلس الأمن في الفقرة ٧ من قراره ٥٩٨ (١٩٨٧) بضخامة الخسائر المتكبدة أثناء النزاع بين جمهورية ايران الاسلامية والعراق ، وبالحاجة الى بذل جهود للتعمير بمساعدات دولية مناسبة ، وطلب من الأمين العام أن يعين فريقا من الخبراء لدراسة مسألة التعمير وأن يقدم تقريرا عن ذلك الى مجلس الأمن .

وبناء على ذلك أوفد الأمين العام فريقا من الخبراء الى جمهورية إيران الإسلامية في أيار/مايو - حزيران/يونيه ١٩٩١ في مهمة استطلاعية للحصول على معلومات أولية عن طبيعة ونطاق أضرار الحرب التي عانت منها الهياكل الأساسية للبلد . وصدر أول تقرير للفريق في وثيقة مجلس الأمن (S/22863) ، وقام فريق الخبراء بزيارة ثانية وأخيرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ . وموضوع هذا التقرير هو النتائج التي توصل إليها .

تقييم الحكومة للأضرار المباشرة وغير المباشرة

لتمكين المجتمع الدولي من أن يفهم بصورة أوفى ضخامة الخسائر المتكبدة ، حُولت التكاليف والنفقات المبينة بالريال الايراني الى الدولار الأمريكي باستخدام سعر الأمم المتحدة في التقييم . وعلى أساس ذلك قدرت الحكومة الأضرار غير العسكرية من الحرب على أساس تكاليف الاستبدال في عام ١٩٨٨ بما يعادل ٣٠٠ ٩٧ مليون دولار .

ولا يناقش التقرير مسألة الخسائر غير المباشرة التي قدرتها الحكومة بمبلغ ٣٦٠ ٥٣٥ ٣٤ مليون ريال ، بسبب صعوبة تحديد طبيعتها ونطاقها .

نتائج اجتماعية أخرى لا يمكن قياسها

بالإضافة الى الضرر المادي الذي أصاب الهياكل الأساسية والجهاز الانتاجي ، عانى البلد من أضرار أساسية لا يمكن قياسها في البيئة وفي المؤسسات والاحوال الاجتماعية . وأفيد بحدوث إصابات بشرية كبيرة سواء من

حيث القتلى أو ذوي العاهات الدائمة ، كما تشرد عدد كبير من السكان ، واختلت الخدمات العادية للتعليم وإيصال الخدمات الصحية ، بما لذلك من نتائج سلبية طويلة الأمد .

جو الاقتصاد الكلي

انصب اهتمام الحكومة خلال فترة الصراع على سياسات واجراءات الوفاء بحاجتها من التعبئة الحربية . وقد تحقق ذلك الى حد كبير بتحويل الموارد من الاستعمالات الانتاجية . وانتقلت الحكومة منذ وقف إطلاق النار الى إعادة الاقتصاد الى ما كان عليه وقت السلم . واستدعى ذلك الإلغاء التدريجي لنظام القيود الواسع على معظم الأنشطة الاقتصادية الذي استلزمه المجهود الحربي ؛ وتحويل شركات الدولة الى القطاع الخاص ، وطرح بعض الخدمات التي كانت تقدمها الحكومة على التعاقد ؛ وانشاء اقتصاد سوقي التوجه . وتتوقع الحكومة أن يخلق إطار السياسة الاقتصادية الجديدة حوافز لتنمية القطاع الخاص والاستثمار الخاص في الأنشطة الانتاجية الكفؤة ، مما يضمن تزايد أهمية دور ذلك القطاع في التعمير .

تعمير صناعة النفط

اقتصاد جمهورية إيران الإسلامية شديد الاعتماد على الانتاج وتصدير النفط ، سواء لإيجاد وظائف محلية أو لتوليد الدخل ، أو كمصدر لايرادات الحكومة والنقد الاجنبي اللازم لسداد ثمن البضائع المستوردة . وقد تضررت صناعة النفط كثيرا خلال الصراع ، ولكن دورها الحيوي استدعى إجراء اصلاحات فورية (ولو أنها مؤقتة) لمواصلة تدفق النفط . وكثيرا ما تكررت هذه الاصلاحات بسبب تكرار الهجمات . وتقدر السلطات أن الأمر يحتاج الى إعادة إصلاح ٩٠ في المائة مما تم إصلاحه من قبل بسبب الحرب نظرا لطبيعة الإصلاح المؤقتة آنئذ . ومن أجل إعادة الاقتصاد الى مستوياته التنافسية في العالم ، يلزم استثمار كبير في التعمير مستقبلا .

التحليل القطاعي

عانى القطاع الصناعي بشدة خلال الصراع من الهجمات ونقص قطع الغيار الحيوية . ويعمل القطاع حاليا بطاقته قبل الحرب تقريبا ، ويرجع ذلك أساسا الى الاصلاحات المؤقتة رغم التخلف التكنولوجي . كما شهدت الزراعة في المقاطعات الخمس التي تضررت من الحرب تدهورا كبيرا في التربة في المناطق

التي اشتد فيها القتال البري وقتا طويلا . وزاد من سوء الوضع انتشار الملوحة بسبب تدمير السدود الترابية وشبكات الري والصرف . وتلزم استثمارات في تمهيد الاراضي ومعدات الاستبدال . ويحتاج قطاع النقل الى استثمارات كبيرة لاستبدال المعدات المدمرة مثل عربات وقاطرات السكك الحديدية والمركبات البرية ، ولتعمير الطرق التي أعيدت تكسيتها مؤقتا ، ولتقوية الجسور التي تمت أعمال إصلاحها بشكل ارتجالي . وقد دمر تقريبا ميناءا عبدان وخورمشهر . ويتوقف ترميم هذين المرفأين أساسا على عودة الملاحة الى شط العرب (انظر أدناه) . أما المنشآت التي تضررت أو تدمرت في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية ، خصوصا في مناطق الحدود ، فقد أعيد تعميرها الآن . كما أن قطاع الطاقة والكهرباء الذي أصابت منشآته أضرار كبيرة في منطقة الحدود يعمل حاليا بطاقته العادية تقريبا . ومع ذلك فإن شبكة الطاقة عتيقة وتحتاج الى تحسين تكنولوجي واسع .

كما أن قطاع الإسكان والمستوطنات البشرية الذي عانى من ضرر واسع مباشر وغير مباشر يحتاج الى استثمار كبير لمواجهة حاجات السكان المشردين والعديمي المأوى (انظر أيضا البند الخاص بإعادة التوطين أدناه) . وتعرض قطاع التعليم الى خلل جسيم طويل ، وعانت مدارسه ومبانيه الاخرى من تلف شديد ، خصوصا في المقاطعات التي أضرت بها الحرب . وأبطأ هذا الوضع كثيرا من تدفق الموظفين المتدربين والفنيين ، وساهم في النقص الحاد في الأيدي العاملة الماهرة حاليا . وشهد قطاع الصحة أضرارا فادحة في المرافق والخدمات الاساسية في منطقة الحرب . وعلى الصعيد الوطني ، يواجه كثير من المراكز الحضرية والريفية الهامة نقصا حادا في المرافق الصحية بسبب تدفق الاسر المشردة والتزايد الملحوظ في نمو السكان . وأدى اختلال توفر الفنيين الطبيين الى تقليص ايصال الخدمات الصحية العادية . ولم يسلم قطاع التراث الثقافي من الضرر في كثير من مواقعه وأنصابه ومتاحفه المشهورة عالميا . فكثير منها أصابته أضرار جسيمة وأحيانا لا يمكن إصلاحها . وفي الوقت الحالي لم يتحقق سوى جزء صغير من أعمال الترميم اللازمة .

الخصائص الرئيسية لجهود التعمير

يلاحظ التقرير أن مجموع نفقات التعمير منذ بدء القتال لغاية عام ١٩٩١ تقارب ٠٠٠ ١٣ مليون دولار بتقدير السلطات الايرانية . ولا يأخذ هذا في الاعتبار التدهور الواسع الذي أصاب المخزونات ، ونقل قطع من المعدات الى

أماكن أخرى لجعل المنشآت الاخرى تواصل عملها . كما أن تكاليف التعمير لا تشمل خسائر القطاع الخاص ، فلم يرد حتى الآن أي شكل من التعويض . ولاحظت البعثة أن تنبؤات الحكومة مبدئيا للانفاق مستقبلا على أهداف التعمير بها فروق بين القطاعات من حيث تعريف طبيعة التعمير ، والمدد الزمنية المطلوبة ، واختلافات في طلب الخدمات القطاعية . ونظرا لقيود البعثة زمنيا ، لم يحاول التقرير تحليل هذه البيانات . ويلزم أن تعيد السلطات الايرانية تحديدها مستقبلا .

تطهير شط العرب

لتطهير شط العرب أهمية قصوى في تعمير وسير العمل في مدينتي ومينائي عبدان وخورمشهر . وبمجرد تأمين الاتفاق السياسي بين جميع الاطراف ، ينبغي الاهتمام فورا بتطهير هذا الممر المائي الهام . وترى البعثة بناء على مناقشاتها أن عمليات التطهير البحرية تحتاج مساعدة دولية لان جمهورية إيران الإسلامية ليست لديها الموارد أو الخبرة التقنية اللازمة لاداء العمل بمفردها . ورأي البعثة هو أن ضخامة هذه المهمة وتعقدها يقتضيان أولا سلسلة من الدراسات لتحديد أماكن الركام وطبيعة الحمولات وأفضل سبيل لتطهيرها . وحيث أن كثيرا من الحطام قد ترسب بشدة في القطاع وقد يحوي حمولات خطرة فإن هذا يزيد من الحاجة الى توخي أقصى قدر من الحذر عند إزالتها .

الاداء الاقتصادي الحالي

كان أداء الاقتصاد الايراني مؤخرا مرضيا جدا . ومع ذلك فإن قدرة الاقتصاد على مواصلة معدله الحالي حاليا في التوسع مازال مشكوكا فيها في قطاعات كثيرة بسبب الضرر المتكبد في الصراع وعدم القدرة أثناء الحرب على تحويل الموارد نحو إعادة الاستثمار . وكان نمو الانتاج يعتمد على إجراءات قصيرة الأجل منها نقل أجزاء من المرافق العاطلة والسحب من مخزونات قطع الغيار . وما لم تحدث بسرعة تحسينات أكثر ديمومة في القدرة الانتاجية فإن البعثة لا تخشى فقط من هبوط الانتاج وإنما أيضا من ضرر جسيم قد يصيب المعدات الرئيسية .

الاجراءات الممكنة مستقبلا

يلاحظ التقرير أن حجم جهود التعمير ومستواه الفني مؤشران ، خصوصا وإنه جرى بالكامل تقريبا من خلال تعبئة الموارد المحلية . ولا يمثل التعمير المنجز حتى الآن سوى جزء صغير نسبيا مما يلزم عمله . فالمخزون الانتاجي للبلد نفد في قطاعات كثيرة ، وهو متخلف تكنولوجيا بعد سنوات من الركود الذي سببه الصراع . ومنذ انتهاء الحرب كان أمام الحكومة متسع من الوقت لحصر الضرر الذي أصاب قطاعيها الاقتصادي والاجتماعي . ورغم أنها قامت ببرنامج مؤثر للتعمير فإنها ترى أن الخسائر المتكبدة قللت قدرتها على تعبئة الموارد المحلية بقدر كاف وخلال مهلة زمنية معقولة لمواجهة تكاليف التعمير الباقية .

وفي هذه الظروف ، أعربت الحكومة عن اهتمامها بمساعدتها دوليا من حيث الوصول الى الموارد الخارجية اللازمة لتجديد وتغذية مخزونها الانتاجي ؛ والوصول الى أسواق التصدير ؛ وإلى أسواق رأس المال والاستثمارات الدولية ، والى أوجه التقدم التكنولوجي الحديث (بما في ذلك المساعدة التقنية) .

وقد أقر مجلس الأمن في قراره ٥٩٨ (١٩٨٧) بنطاق عملية التعمير وإمكانية إشراك المجتمع الدولي . وتؤمن البعثة بعد دراستها لأضرار الحرب في جمهورية إيران الإسلامية ولجهود التعمير الحكومية وأولوياتها ، فضلا عن أعمال التعمير الكبيرة التي يلزم القيام بها ، بضرورة ايجاد جهاز مناسب للمشاركة الدولية في برنامج التعمير . وتوصي البعثة من أجل هذا الهدف بعقد مائدة مستديرة يمكن أن يلتقي حولها ممثلو جمهورية إيران الإسلامية والدول الأعضاء بالأمم المتحدة ووكالاتها ومؤسساتها المعنية لمناقشة طرق ووسائل البدء في تعاون فعال لدعم جهود التعمير في جمهورية إيران الإسلامية .

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
خلاصة تنفيذية		٥
مقدمة	١ - ١١	١٣
ألف - اختصاصات البعثة	١ - ٢	١٣
باء - الاجتماعات الرسمية	٣ - ٧	١٣
جيم - المسائل الإجرائية	٨ - ١١	١٤
أولا - تقييم الحكومة للاضرار المتصلة بالحرب	١٢-٣٥	١٥
ألف - نظرة عامة	١٢-١٤	١٥
باء - تقييم الاضرار المباشرة	١٥-٢٢	١٦
جيم - الاضرار غير المباشرة	٢٣-٣٥	١٧
ثانيا - خلفية الاقتصاد الكلي	٣٦-٥٠	١٨
ألف - فترة النزاع	٣٦-٣٦	١٨
باء - الفترة منذ وقف اطلاق النار وحتى الآن	٣٧-٥٠	٢١
ثالثا - جهود التعمير	٥١ - ٦٧	٢٤
ألف - التعمير أثناء النزاع	٥١ - ٥٢	٢٤
باء - أهداف وتنظيم التعمير بعد الحرب	٥٣ - ٥٥	٢٤
جيم - دور القطاع الخاص	٥٦ - ٦٠	٢٦
دال - التطورات الاخرى المتصلة بالنزاع	٦١ - ٦٣	٢٧
هاء - موجز نفقات التعمير الفعلية	٦٤ - ٦٧	٢٨
رابعا - العواقب البيئية للنزاع	٦٨ - ٧٥	٣٢
خامسا - العرض القطاعي (ملخصات)	٧٦ - ١٧٨	٣٣
ألف - الإمكان والمستوطنات البشرية	٧٦ - ٨١	٣٣
باء - صناعة النفط	٨٢ - ٨٩	٣٥
جيم - المواصلات	٩٠ - ١٠٥	٤١
١ - الطرق ، والسكك الحديدية ، والنقل الجوي	٩٠ - ٩٨	٤١
٢ - الموانئ والإنقاذ البحري	٩٩ - ١٠٥	٤٣

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
دال - الصناعة	١٠٦-١٢٣	٤٥
١ - الصناعة الثقيلة	١٠٦-١١٤	٤٥
٢ - الصناعة الخفيفة	١١٥-١٢٣	٤٧
هاء - الزراعة والري	١٢٤-١٣٧	٤٩
واو - الطاقة الكهربائية	١٣٨-١٤٦	٥١
زاي - المواصلات السلكية واللاسلكية والإذاعة	١٤٧-١٥٣	٥٣
حاء - التعليم	١٥٤-١٦٢	٥٥
طاء - التراث الثقافي	١٦٣-١٧١	٥٧
ياء - الصحة	١٧٢-١٧٨	٥٩
سادسا - الاستنتاجات والنتائج الرئيسية	١٧٩-١٩٧	٦١

التذييلات

ألف -	تكوين الفريق	٦٦
باء -	المسؤولون الذين اجتمع بهم رئيس الفريق والخبراء	٦٧
جيم -	الوثائق التي قدمتها السلطات الإيرانية	٦٨

قائمة الخرائط

١ -	الأضرار حسب المحافظات	٣
٢ -	مواقع السفن والبوارج المحطمة في شط العرب	٤

مقدمة

ألف - اختصاصات البعثة

١ - أرسل فريق من الخبراء الى جمهورية ايران الاسلامية في ايار/مايو - حزيران/يونيه ١٩٩١ في بعثة استكشافية للحصول على معلومات أولية عن طابع ومدى الضرر الناجم عن الحرب الذي عانت منه البنية الأساسية للبلد . وصدر التقرير الأول للفريق في وثيقة مجلس الامن S/22863 ، المرفق .

٢ - وتمت الزيارة الثانية لفريق الخبراء الى جمهورية ايران الاسلامية ، عملا بالفقرة ٧ من قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) في الفترة من ٧ تشرين الثاني/نوفمبر الى ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ . واهتدى الفريق العامل بالصلاحيات المحددة للزيارة الاولى وركز بالاضافة الى ذلك على المهام التالية :

(أ) اكمال التحقق ، قدر الإمكان ، من الضرر الذي أصاب البنية الاساسية للبلد ومن بينها القطاعات الاجتماعية ؛

(ب) استعراض القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتصلة بالتعمير والتي لا يمكن فصلها عن التنمية المادية ؛

(ج) التحقق من احتياجات وأولويات التعمير وتحديد القطاعات التي يشملها ونوع المساعدة الدولية اللازمة ؛

(د) الحصول ، إذا أمكن ، على تحليل داخل كل قطاع ، للمبلغ الذي أنفقته السلطات الايرانية حتى الآن على أنشطة التعمير ولاعمال التشييد المتبقية التي يلزم القيام بها من أجل ترميم المواقع والمنشآت المصابة بضرر ؛

(هـ) تقديم نظرة كلية عن الاقتصاد للتمكين من اجراء تقييم موضوعي لاثر برنامج التعمير على الميزانية الوطنية لكي يتسنى تحديد المجالات التي يمكن أن يكون فيها تعاون المجتمع الدولي فعالا .

باء - الاجتماعات الرسمية

٣ - وصلت البعثة الى طهران في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر وبدأت عملها في نفس اليوم . وفي اليوم التالي عقد الفريق اجتماعات مع نائب الرئيس لشؤون التعمير ورئيس هيئة الخطة والميزانية ، لمناقشة برنامج عمله ، وتلقي معلومات اضافية عن جهود الحكومة في سبيل التعمير .

٤ - وعقدت أثناء وجود البعثة في طهران سلسلة من الاجتماعات في الوزارات الرئيسية القائمة بالتنفيذ للتحقق من أولويات جهودها للتعمير . وشملت هذه الاجتماعات عقد اجتماعات مع الوزراء أو نواب الوزراء في الوزارات التالية : الشؤون الاقتصادية والمالية ؛ والصناعات (الخفيفة) ؛ والخارجية ؛ والزراعة ؛ والاتصالات السلكية واللاسلكية ؛ والنقل ؛ والنفط والبترول ؛ والصناعات الثقيلة ؛ والكهرباء والطاقة ؛ والتعليم ؛ والصحة ؛ والداخلية . وعلاوة على ذلك ، عقدت أيضا اجتماعات مع محافظ البنك المركزي وكبار المسؤولين في الغرفة التجارية والصناعية والتعدينية الإيرانية وهيئة حماية البيئة وشركة النفط الوطنية الايرانية ومنظمة الموانئ والشحن ومؤسسة إيواء المشردين ومؤسسة تأهيل المعوقين ومؤسسة الاسكان ومعهد بحوث التخطيط والتنمية .

٥ - وتحتفظ البعثة بسجل لجميع الوثائق التي حصلت عليها من السلطات الايرانية التي تتضمن معلومات أساسية تتعلق بالاضرار والخسائر الناجمة كنتيجة مباشرة للحرب وكذلك بيانات تتعلق بالتعمير الوطني . وترد قائمة تفصيلية بالوثائق المقدمة الى البعثة في التذييل جيم .

٦ - وكوسيلة لإكمال المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء الاجتماعات الرسمية ، أعدت ترتيبات لقيام أعضاء الفريق بزيارة المواقع في المحافظات التي تضررت من جراء الحرب للحصول على بيانات اضافية عن الضرر المتكبد وعن جهود التعمير .

٧ - وعقد الفريق اجتماعات رسمية مع الممثلين الحكوميين على المستويات الوطنية وعلى مستوى المحافظات والمستويات المحلية . وترد قائمة بأسماء المسؤولين الذين التقى بهم رئيس الفريق والخبراء في التذييل باء .

جيم - المسائل الإجرائية

٨ - أثناء اضطلاع الفريق بمهمته ، زودت الحكومة الفريق بمعلومات عن تقييمها للخسائر المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن الصراع .

٩ - حصلت البعثة على كل بياناتها ومعلوماتها الاساسية عن الضرر والتعمير من مصادر حكومية في شكل وثائق سلمت اليها من قِبَل مسؤولين حكوميين ومعلومات قدمت شفويا إما في اجتماعات رسمية أو من خلال موظفين تقنيين رافقوا أعضاء البعثة أثناء زيارات المواقع . وقامت السلطات الايرانية ، من جانبها ، بتدوين شامل لخسائر الحرب وتكاليف التعمير وقدمت تفاصيل داعمة الى البعثة لجميع البيانات التي أعدتها فيما يتعلق بالنفقات المالية الفعلية . واستجابت الحكومة استجابة تامة للطلبات التي قدمتها البعثة للحصول على معلومات وايضاحات اضافية .

١٠ - ونظرا للفروق القائمة بين أسعار الصرف الرسمية وغير الرسمية ، عبّر التقرير الاول للبعثة (S/22863 ، المرفق) ، عن جميع الاضرار وتكاليف التشييد بالريالات الايرانية . ونظرا لان عدم وجود سعر صرف دولي قابل للمقارنة يجعل من الصعب على القارئ تقييم حجم خسائر تكلفة التعمير ، فقد أجريت مشاورات بين السلطات الايرانية والفريق لتحديد سعر مناسب . وفي التقرير الحالي ، عُبر عن التكاليف بكل من الريالات ودولارات الولايات المتحدة . وسعر الصرف المستخدم ، بالاتفاق مع البنك المركزي ، هو ذلك المقبول من قِبَل الامم المتحدة لاغراض حساب مدفوعات عضوية جمهورية ايران الاسلامية في هيئات الامم المتحدة . ويستند هذا السعر إلى متوسط لعدد من أسعار الصرف قام بحسابه البنك المركزي بموجب مفاهيم احصائية مختلفة . وهذا السعر ، بالنسبة لعام ١٩٨٨ هو ٢٣٧ ريالا لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة في حين يبلغ السعر ٣٠٠ ريال بالنسبة لعام ١٩٩٠ .

١١ - ولاتباع نهج موحد في جميع القطاعات فيما يتعلق بمسألة التعمير ، حاولت البعثة أن تقوم بما يلي :

(أ) أن تجمع جميع المعلومات والبيانات ، على أسس قطاعية ، فيما يتعلق بالضرر الرئيسي المتصل بالحرب وببرنامج التعمير ؛

(ب) أن تتفقد المواقع والمؤسسات التي أصيبت بضرر والتي أعيد تشييدها ؛

(ج) أن تورد وصفا لجميع الاضرار الواضحة من الناحية الكيفية وليس من الناحية الكمية ، على سبيل المثال ، خفيفة ومتوسطة وشديدة وفادحة ؛

(د) أن تقارن أعمال التعمير لموقع معين بصور فوتوغرافية مأخوذة وقت وقوع الضرر أو قبل بدء العمل .

أولا - تقييم الحكومة للاضرار المتصلة بالحرب

ألف - نظرة عامة

١٢ - وفقا لما ورد في التقرير الاول ، خضع نحو ٠٠٠ ٣٠ كيلومتر مربع من الاراضي الايرانية للاحتلال بعد فترة قصيرة من نشوب الحرب في عام ١٩٨٠ . ومن بين محافظات القطر الاربع والعشرين ، أصبحت خمس محافظات مسارح فعلية للقتال (خوزستان وعيلام وبختران وكردستان وأزربيجان الغربية) في حين كانت ١١ محافظة أخرى أهدافا متكررة للهجوم بالطائرات والصواريخ . (انظر الخريطة ١ أعلاه) .

١٣ - وفي تقييم الضرر الاقتصادي ، نظرت الحكومة في فئتين رئيسيتين :

(أ) ضرر مباشر يتكون من ضرر أصاب بنية أساسية مادية أو مخزون رأسمالي نتيجة لهجوم مباشر . وقدرت الحكومة هذا الضرر بأنه يبلغ تقريبا ٤٣٤ ٨١١ ٣٠ مليونا من الريالات .

(ب) وضرر غير مباشر قدرته الحكومة بمبلغ ٣٦٠ ٥٣٥ ٣٤ مليونا من الريالات . وهو يشمل المرافق والقدرات التي كان يمكن الاستفادة منها لو لم تكن هناك حرب . ويشمل أيضا الموارد المخصصة لاغراض الدفاع التي كانت ستستفيد منها القطاعات الاقتصادية لو لم تكن هناك حرب .

١٤ - ويرد تحليل قطاعي فيما يتعلق بالاضرار المباشرة وغير المباشرة في الجدولين ٢ و ٣ من التقرير الاول .

باء - تقييم الاضرار المباشرة

١٥ - كمتابعة للتقييم المبدئي الاول للاضرار المتصلة بالحرب الذي قدم الى البعثة الاولى ، قدمت الحكومة الى البعثة الحالية الوثيقة المعنونة "تقرير نهائي يتعلق بتقييم الاضرار الاقتصادية للحرب التي فرضتها العراق على جمهورية ايران الاسلامية (١٩٨٠-١٩٨٨)" . وتقدم هذه الوثيقة تفاصيل إضافية الى المعلومات المقدمة من قبل .

١٦ - وترى البعثة أنه من أجل فهم احتياجات التعمير بشكل أفضل ، ينبغي التركيز على التقديرات المتعلقة بالضرر المباشر في القطاعات غير العسكرية . ولهذا الغرض ، استبعدت البعثة ، في تحليلها لمجموع قيمة الاضرار ، أجهزة ومعدات ومواد وسلع القوات المسلحة .

١٧ - وتقدم المعلومات الاضافية الواردة في تقرير الحكومة تحليلا لقيمة الاضرار موزعا على عنصرين : الاول هو القيمة بالريالات للمواد أو المعدات التي تم توريدها محليا والثاني عبارة عن التكلفة بالدولارات للاصناف المستوردة . وأبلغت السلطات البعثة أن جميع هذه القيم قد قدرت بتكاليف الاستبدال بأسعار عام ١٩٨٨ .

١٨ - ولتقديم مقياس للاضرار بقيم ممكن مقارنتها دوليا ، حولت البعثة الى دولارات ذلك الجزء من التقييم المحدد في الاصل بالريالات وأضافت ذلك الرقم الى الجزء المقدر في الاصل بالدولارات . ووفقا لما وضح في المقدمة فإن سعر الصرف المناسب لعام ١٩٨٨ هو ٢٣٧ ريالا لكل دولار* .

١٩ - ويبلغ تقدير قيمة الخسائر غير العسكرية التي من منشأ داخلي ٠٤٠ ٩٩٤ ١٢ مليونا من الدولارات . وتبلغ القيمة المساوية ، المحولة بسعر ٢٣٧ ريالا للدولار ، مبلغ ٨٣٧ ٥٤ مليونا من الدولارات . ويبلغ تقدير قيمة الاصناف المستوردة المدمرة في الحرب ، المقدمة في التقرير السابق الاشارة اليه أعلاه ، ٤٣١ ٤٢ مليونا من الدولارات . وبذلك يبلغ مجموع قيمة الخسائر غير العسكرية ٢٤٨ ٩٧ مليونا من الدولارات .

---

* ينبغي أن يلاحظ أن سعر التحويل التجاري المرجح المقدر من قبل البنك الدولي لعام ١٩٨٨ هو ١٧٨ ريالا لكل دولار . أما سعر البنك المركزي ، المحسوب بالتشاور مع المكتب الاحصائي للامم المتحدة ، فهو عبارة عن متوسط لعدد من الاسعار المقدرة في إطار مفاهيم احصائية مختلفة .

٣٠ - ومن الجهة الاخرى ، اذا ما حولت البيانات المتعلقة باضرار الحرب للاصناف المستوردة الى ريالات بنفس السعر البالغ ٢٣٧ ريالا للدولار ، فإن القيمة بالريال لهذا العنصر تساوي ٧٧٧ ٠٥٣ ١٠ مليونا من الريالات . وبذلك يبلغ تقدير مجموع الخسائر غير العسكرية ٨١٧ ٠٤٧ ٢٣ مليونا من الريالات . ولاغراض المقارنة ، فإن هذا المجموع يوازي تقريبا تقدير الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٨٨ ، وهو ٢٠٠ ٠٤٨ ٢٣ مليون ريال .

٣١ - ووفقا للمشار اليه في تقرير البعثة الاولى ، فإن هذه البيانات لا تتضمن أي تقدير لقيمة المساكن أو المباني التجارية التي دمرت تدميرا تاما أو أصيبت باضرار جزئية ، نظرا للعدد الضخم للوحدات الفردية المنطوي عليها الامر وتفاوت الظروف التي بنيت في الاصل في ظلها . وفي موجز التقارير القطاعية المتضمن فيما بعد في هذه الوثيقة ، ترد تقديرات لتكاليف إحلال المنازل والمباني التي يجري تشييدها في إطار برنامج الحكومة لاعادة التوطين .

٣٢ - وتشير البيانات التفصيلية الواردة في جداول تقرير الحكومة الى أنه لم تعد تقديرات للاضرار التي أصابت الموانئ أو الخسائر في الشحن وفي الطائرات المدنية التي تم تكبدها أثناء الصراع . وأبلغت الحكومة البعثة أيضا أن بيانات إضافية عن الخسائر التي تكبدتها سلطات البلديات وخسائر مؤسسات التصنيع التابعة للقطاع الخاص قد وردت بعد صدور التقرير .

جيم - الاضرار غير المباشرة

٣٣ - قدمت الحكومة أيضا بيانات عن الاضرار غير المباشرة المعرَّفة بوصفها الخدمات والقدرات الإنتاجية التي كانت ستستغل لو لم تقع الحرب . ويتضمن أيضا هذا النوع من الضرر الموارد المحولة من أجل الدفاع الوطني أثناء فترة الصراع التي كانت لولا ذلك ستستخدم لخلق قدرات أخرى داخل القطاعات الاقتصادية (انظر S/22863 ، الفقرة ٥١ (ب)) .

٣٤ - ومن الواضح أن الحرب والمجهود الحربي قد أخلا بشدة بنمط النشاط الاقتصادي . فقد أثر تأثيرا ضارا على توزيع وإنتاج الموارد ، كما حالا حتى من الإحلال العادي للمخزون الرأسمالي . ولا يزال هذا الخلل في استخدام الموارد عائقا أمام تحقيق النمو الذي يتحتم تحقيقه نتيجة لضرورة التغلب على سنوات الاهمال . ومن الواضح أيضا

أنه نظرا للعلاقة القائمة بين القطاعات وبين الصناعات ، فإن الضرر المادي الذي عانت منه قطاعات رئيسية معينة له تأثير سلبي واسع النطاق على القطاعات الاخرى .

٣٥ - وتعترف البعثة بأنه يمكن وضع عدد كبير من التفسيرات المحتملة لمدى الضرر غير المباشر وأنه من الصعب للغاية التوفيق بين هذه التفسيرات خلال الوقت القصير المتاح للبعثة . ولذلك تقرر قصر المناقشة في التقرير على الاضرار المباشرة والتكاليف المتصلة بالتعمير ، وأن تجري الإحاطة علما فقط بتقديرات الاضرار غير المباشرة التي قدمت الحكومة تقريرا عنها . وقُدرت هذه الاضرار بمبلغ ٣٤ ٥٤٢ ٣٢٦ مليونا من الريالات .

ثانيا - خلفية الاقتصاد الكلي

ألف - فترة النزاع

٣٦ - بدأ نشوب النزاع في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ عندما كانت الحكومة الجديدة تتخذ الخطوات الاولية لتولي زمام المهام الحكومية واستعادة الانشطة الاقتصادية العادية بعد الثورة .

٣٧ - ويؤدي إنتاج النفط وصادراته دورا أساسيا في أداء اقتصاد جمهورية إيران الإسلامية . فقطاع النفط لا يقوم بخلق فرص كبيرة للعمالة بصورة مباشرة وغير مباشرة فحسب ، بل هو في الواقع المصدر الوحيد للقطع الاجنبي ، وظل لسنوات عديدة يوفر ما يضاهي ثلثي إيرادات الحكومة .

٣٨ - وفي الاسواق الدولية ، بعد الجولة الثانية من زيادة أسعار النفط في عام ١٩٧٩ ، أدى الانخفاض في الاستهلاك العالمي للنفط وانضمام مصادر من غير منظمة الدول المصدرة للنفط (الاوبك) الى ضغط على الاسعار بدأت على إثره في الانخفاض خلال عام ١٩٨١ ، من نحو ٣٦ دولارا للبرميل في أوائل عام ١٩٨١ الى متوسط يبلغ ٣١ دولارا في عام ١٩٨٢ و ٢٨ دولارا في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ ، بيد أنه كان لا يزال أعلى كثيرا من المستويات المؤاتية بصورة نسبية التي كانت سائدة في أوائل عام ١٩٧٩ . وفي سعي لتثبيت الاسواق ، طُلب الى الدول الاعضاء في الاوبك ، خلال الفترة الانفة الذكر ، تقليص الإنتاج والصادرات .

٢٩ - وكانت صادرات جمهورية إيران الإسلامية من النفط الخام في عام ١٩٨٠ أقل من مستوى مليون برميل في اليوم ، وهو أدنى مستوى منذ أوائل الستينات ، كما أنه أدنى كثيرا من نصيبها في الأوبك . ويرجع ذلك من جهة الى سياسة الحكومة الرامية الى قصر الصادرات النفطية على الكميات المطلوبة للوفاء بالاحتياجات الاساسية للبلد من القطع الأجنبي ، كما يرجع من جهة أخرى الى التغييرات في ترتيبات جمهورية إيران الإسلامية المتعلقة بتسويق النفط بعد الثورة حين تحولت بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واليابان الى مصادر بديلة للإمدادات . وقد تأثرت مستويات الصادرات تأثرا خطيرا في أواخر عام ١٩٨٠ ، وبصورة خاصة طوال عام ١٩٨١ ، من جراء القصف العنيف لمحطات الضخ ومرافق جزيرة خرج التي تم قصفها في وقت مبكر من الحرب . وأسفر هذا عن مستوى صادرات في السنة التالية انخفض أيضا الى ما دون المليون برميل في اليوم . بيد أن الصادرات فاقت ، في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٣ ، مليوني برميل في اليوم حيث قامت شركة النفط الإيراني الوطنية باصلاح أضرار الحرب التي لحقت بمرافقها وبايجاد أسواق جديدة . ومع ذلك ، فإن أضرار الحرب التي زادت خطورتها مرة أخرى في السنوات اللاحقة ، تسببت في خفض مستويات الصادرات .

٣٠ - ومن ثم انعكست المستويات المنخفضة للصادرات في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ في انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي في هاتين السنتين ، بيد أن انتعاش الصادرات وأسعار النفط المؤاتية نسبيا بصورة متواصلة حتى عام ١٩٨٤ ، أدت الى نمو اقتصادي شامل قوي خلال تلك الفترة . وبحلول عام ١٩٨٤ بلغ الناتج المحلي الإجمالي نحو ٤٠ في المائة فوق مستوى عام ١٩٨٠ .

٣١ - وسمح التوسع الكبير في واردات الحكومة بعد عام ١٩٨٠ ، الذي حدث انطلاقا من قطاع النفط بصورة أساسية ، بنمو النفقات العامة ، على الرغم من أنه لم يسجل سوى ارتفاع معتدل في تكوين رأس المال الحقيقي . وتوضح البيانات القطاعية المتاحة للبعثة أن المبلغ الصغير نسبيا للانفاق على التعمير الذي كان لازما طوال عام ١٩٨٤ ، تمت تغطيته من مخصصات الميزانية للانفاق الرأسمالي ومن التقليل من مخزونات قطع الغيار (خاصة في قطاع النفط ، على سبيل المثال ، الذي عانى في ذلك الوقت من أقسى الدمار) ومن الموارد الداخلية المتاحة للمؤسسات ، لا سيما تلك المدرة للإيرادات .

٣٢ - وخلال عام ١٩٨٤ ، تعرضت مرافق الموانئ وناقلات النفط في ايران الى دمار شديد على نطاق الخليج الفارسي . ومن ثم انصرفت السفن عن دخول المنطقة ، مما أسفر عن انخفاض كبير في حجم الصادرات في السنوات اللاحقة . وفي الوقت نفسه ، انخفضت أسعار

النفط انخفاضا حادا ، من مستوى ٢٨ دولارا للبرميل في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ الى ١٤ دولارا في عام ١٩٨٦ . وكان لاجتماع هذين التطورين آثار مفجعة على الاقتصاد الإيراني . فانخفضت إيرادات القطع الاجنبي من صادرات النفط والغاز ، التي فاقت ٠٠٠ ٢١ مليون دولار في عام ١٩٨٣ ، الى ٠٠٠ ١٧ مليون دولار في عام ١٩٨٤ و ٠٠٠ ١٤ مليون دولار في عام ١٩٨٥ والى ٠٠٠ ٦ مليون دولار في عام ١٩٨٦ .

٣٣ - وعلى الرغم من أن الناتج المحلي الاجمالي ارتفع ارتفاعا طفيفا في عام ١٩٨٥ ، فقد انخفض في كل من السنوات اللاحقة وتدنى ، في عام ١٩٨٨ ، بنسبة ١٠ في المائة عن مستوى عام ١٩٨٤ . وكان الاثر على ايرادات الحكومة أكثر قسوة ، تمثل في انخفاض في الدخل من النفط والغاز في عام ١٩٨٦ الى أدنى من ٣٥ في المائة من مستويي عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ . ولتفادي المزيد من تصاعد العجز في القطاع العام (وسعيا الى الحد من الضغوط التضخمية) تمت زيادة الضرائب غير النفطية . بيد أن الحالة المتدهورة للميزانية لم تسمح بزيادات في اعتمادات تكوين رأس المال ، وهو من المصادر الرئيسية لتمويل اصلاح المرافق التي أضيرت من الحرب . ومن أجل اتاحة الموارد لهذا الغرض ، فقد تم ، في حقيقة الامر ، وقف الانفاق على العديد من المشاريع الجديدة .

٣٤ - ومع ذلك ، فقد استمر تنفيذ عدد من المشاريع الجارية التي تعتبر حيوية بالنسبة للجهد الحربي . وتشمل الامثلة ميناءي بندر خوميني وبندر عباس ، المذكورين أعلاه ، واللذين شهدا توسعا كبيرا . ونظرا لدمار خرمشهر الكامل ، وكان من أهم مرافق الموانئ ، كان من اللازم المضي قدما في تلك المشاريع لضمان أداء الاقتصاد الايراني . (انظر المناقشات الواردة في الفرع الثاني) .

٣٥ - وتوضح التقارير القطاعية الاخرى أنه قد تم بذل جهود مضنية للحفاظ على المستويات التشغيلية للمرافق الرئيسية للهياكل الاساسية طوال فترة النزاع . وبالنظر الى قيود الميزانية والمصاعب المتعلقة بالحصول على المكونات ، تم تحويل بقايا بعض المنشآت المتضررة للابقاء على الوحدات الاخرى عاملة (على سبيل المثال الكهرباء وعمليات التكرير والطرق) وتم استخدام التدفقات المالية للمؤسسات المدرة للايرادات في تمويل بعض الاعمال الجارية كما استمر استنزاف مخزون قطع الغيار .

٣٦ - وكان لفقدان الايرادات من القطع الاجنبي أثر هام على الانشطة المنتجة حيث تم اتخاذ خطوات للحد من الواردات واتخاذ مختلف التدابير للحد من الطلب المحلي

والانشطة المحلية . وتم تخفيض الواردات من المواد الخام والسلع الوسيطة ، تخفيضا حادا ، وتم اعطاء الاولوية لانتاج السلع المطلوبة من أجل الحرب ، لاسيما قطع الغيار والمكونات . وانخفض نشاط الصناعة التحويلية ، الذي شهد نموا معتدلا في الفترة ١٩٨١-١٩٨٤ ، انخفاضا حادا ، وتدنى ، بحلول عام ١٩٨٨ ، بنحو ٣٠ في المائة عما كان عليه مستوى عام ١٩٨٤ .

باء - الفترة منذ وقف اطلاق النار وحتى الآن

٣٧ - مع وقف الاعمال العدائية في عام ١٩٨٨ ، تحركت الحكومة ، تحركا سريعا ، للانتقال من اقتصاد الحرب الى التعمير . وكانت المهمة ضخمة ، بالنظر الى ضخامة ما تم تكبده من أضرار . وكان من أبرز المشاكل العبء اللامتناهي الناجم عن تشريد مليوني شخص ، والوفيات من جراء الحرب ، والحاجة الملحة الى التعويض عما يقارب ثماني سنوات من تخصيص الموارد المحلية الموجهة بالضرورة نحو الجهد الحربي والتي انطوت على تعليق الانشطة الاقتصادية العادية العديدة أو التقليل منها .

٣٨ - ووضعت الحكومة ، بعد وقف اطلاق النار مباشرة ، خطتها الانمائية الاولى لفترة السنوات الخمس (١٩٨٩-١٩٩٣) . وتم تقديم الخطة الى المجلس (البرلمان) في أوائل عام ١٩٨٩ ، وتم اعتمادها في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ .

٣٩ - والاهتمام الاساسي للخطة هو إعادة تأهيل الاقتصاد ، وهذا في حد ذاته ، لا يعالج بصورة محددة تعمير المرافق المتضررة إلا بقدر ما تكون مطلوبة لبلوغ الاهداف الشاملة . وينصب التركيز في المدى القصير على اتخاذ الخطوات المباشرة المطلوبة لاستعادة الانشطة المنتجة في أسرع وقت ممكن لإقامة تدفق من السلع والخدمات التي تسمح بتوليد الموارد اللازمة لوضع أساس لنمو اقتصادي متواصل . وعلاوة على ذلك تعالج العديد من الاهتمامات الاجتماعية - الاقتصادية غير الناجمة بصورة مباشرة عن الحرب بل عن آثار حقبة ثماني سنوات من الزمن كانت الاولوية الاساسية فيها لإدارة الحرب . ويرد توضيح هذه النقاط أدناه في الفرع الخامس من هذا التقرير .

٤٠ - وأعلنت الحكومة ، من أجل تنفيذ خطتها الإنمائية ، سلسلة من اصلاحات السياسة الرئيسية المتعلقة بالاقتصاد الكلي ، لا تزال تفاصيلها قيد التطوير . والهدف الاساسي هو استعادة توازن الاقتصاد ، بالانتقال من الدرجة العالية من تدخل الدولة الذي اتسمت به فترة الحرب إلى اقامة اقتصاد يعتمد بصورة رئيسية على آليات السوق .

٤١ - وسيوضع اعتماد أكبر على عاتق القطاع الخاص وروح المبادرة . وسيشمل هذا تحويل العديد من الانشطة الاقتصادية التي تضطلع بها الحكومة الآن الى القطاع الخاص . وعلاوة على ذلك ، أوضحت السلطات أنها ستهتدي مرة أخرى بالمبادئ الراسخة في القانون لجذب وحماية الاستثمار الأجنبي التي تم سنها في عام ١٩٥٥ والتي تنص على المعاملة غير التمييزية للاستثمار الأجنبي .

٤٢ - وتم بالفعل اتخاذ اجراءات لتحرير النظام المالي ولتحسين واصلاح نظام ايرادات الضرائب وللتخفيض التدريجي لضوابط الأسعار والتوزيع وتخفيض مستوى الحماية من الحواجز الجمركية وغير الجمركية وللانتقال تدريجيا إلى سعر صرف موحد .

٤٣ - وأعطت الحكومة أعلى أولوية لإعادة التوطين الطوعية لكتلة السكان الذين تم ترحيلهم من المناطق التي دمرتها الحرب . وسينطوي هذا على الاسكان الكافي والخدمات الأساسية المتعلقة بالهياكل الاساسية وفرص العمالة والفرص المدرة للدخل . وترد تفاصيل هذه البرامج في الفصول القطاعية الصادرة بوصفها اضافة لهذا التقرير ، كما يرد موجز لها في الفرع السادس .

٤٤ - وظل الاداء الاقتصادي منذ نهاية الأعمال العدوانية مشجعا بصورة كبيرة . فقد نما الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٩ بنحو ٣ في المائة ، بيد أن النمو ارتفع ارتفاعا سريعا بما يفوق ١٠ في المائة في عام ١٩٩٠ ، على الرغم من الهزتين الأرضيتين العنيفتين في اثنتين من المقاطعات الشمالية الغربية في حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، اللتين سببتا ضياع أرواح كثيرة ودمارا كبيرا . وتشير التقديرات الاولية لعام ١٩٩١ إلى معدلات نمو مرتفعة مستمرة . وكان من العوامل الرئيسية الانتعاش القوي في قيمة الصادرات من النفط التي بلغت ٠٠٠ ١٢ مليون دولار في عام ١٩٨٩ وارتفعت إلى ما يفوق ٠٠٠ ١٧ مليون دولار في عام ١٩٩٠ . وحدث مزيد من التحسين في هذه الصادرات في عام ١٩٩١ حيث فاق الحجم الحالي مليوني برميل في اليوم . ويبدو ، في الوقت الحالي ، أن انتاج النفط قد وصل الى ما يربو على ٣ ملايين برميل في اليوم ، وهو أعلى انتاج منذ عام ١٩٧٩ . وعلى الرغم من حدوث بعض الذبذبة في أسعار النفط مؤخرا ، فإن المستويات الحالية أعلى ب ٣٠-٤٠ في المائة من المستويات المنخفضة المسجلة في الفترة ١٩٨٥-١٩٨٦ .

٤٥ - أما في قطاعات الاقتصاد الأخرى ، فإن التغييرات الأخيرة في سياسة الحكومة سهلت تكييفات سريعة نحو اقتصاد السلم . فقد زاد نشاط الصناعة التحويلية بمقدار ١٧

في المائة في عام ١٩٩٠ وأبلغت الحكومة بأن مستوى استغلال الطاقة الانتاجية في القطاع في عام ١٩٩١ وصل إلى ٨٠ في المائة . وحسّن رفع ضوابط الواردات إمكانية الحصول على المواد الخام والمنتجات الوسيطة بينما شجعت ازالة ضوابط الأسعار والتوزيع المنتجين على زيادة الانتاج . وبصورة عامة ، أسفرت اصلاحات السياسة والايرادات المحسنة من صادرات النفط عن زيادة كبيرة في الواردات في عام ١٩٩٠ وهي تبدو مستمرة في عام ١٩٩١ . وعرقلت انتعاش القطاع الزراعي من دمار الحرب الهزة الأرضية في عام ١٩٩٠ وفترة طويلة من الجفاف .

٤٦ - وكان من السمات الهامة للأداء الاقتصادي لجمهورية إيران الإسلامية طوال هذه الفترة سياستها الرامية إلى التخفيض بصورة حادة من مستوى دينها الخارجي من خلال الدفع في الوقت المناسب . وقد أوضحت الحكومة أنه ليس لديها عمليا أي دين خارجي متوسط أو قصير الأجل في الوقت الحالي . ومن شأن هذه الحالة أن تنهض نهوضا هاما بجدارتها الائتمانية في أسواق رأس المال الدولية .

٤٧ - وسمحت الايرادات الأعلى للحكومة من صادرات النفط ، فضلا عن تدابير الاصلاح الضريبية المتخذة سابقا ، بتوسع في النفقات الإنمائية وبتخفيض في العجز الشامل للميزانية . وكان من بين الآثار الاضافية لهذه التطورات الانخفاض في الضغوط التضخمية .

٤٨ - وعلى الرغم من ذلك ، فإن الصعوبة في إدامة هذا الأداء الانتاجي تبرز في مستويات عديدة ، إذ أنها تعتمد في حالات عديدة على تدابير قصيرة الأجل لرفع الانتاج تحتاج إلى المتابعة بصورة سريعة بتحسينات أكثر دواما في القدرة الانتاجية . فعلى سبيل المثال ، تبلغ شركة النفط الايرانية الوطنية عن أنه يتعين إعادة إجراء ٩٠ في المائة من الاصلاحات التي قامت بها للمرافق التي أضيرت من الحرب بغية تفادي خسائر خطيرة في المستقبل . وبالاضافة إلى ذلك ، يتم في الوقت الحالي تحقيق المستوى المرتفع لاستخراج النفط عن طريق تشغيل آبار يكون فيها دمار الحرب قد أثر على إعادة حقن الغازات المرتبطة به في مستودعات النفط ، مما يتطلب اشعالا كبيرا لتلك الغازات . وسيكون من اللازم الاستثمار في معدات الضغط والمعدات المرتبطة بها لإصلاح هذا الوضع .

٤٩ - كذلك تحتاج الاصلاحات التي تمت في العديد من الطرق الرئيسية الى إعادة الاصلاح ، بما في ذلك عدد من الجسور التي دمرتها الحرب والتي تتطلب تعميرا يجعلها

أكثر قدرة على التحمل بالنظر للحركة التي تعبرها الآن . وعلاوة على ذلك ، تحتاج السكة الحديدية بأسرها للاصلاح ، لا سيما تحديث القاطرات والعربات التي تم تدميرها أثناء الحرب والتي تم اصلاحها باستخدام مكونات منتجة محليا .

٥٠ - أما بالنسبة لتوليد الطاقة الكهربائية ، فإن المسؤولين يقدرون أنه تتعين إعادة اجراء نحو ربع اصلاحات المرافق المتضررة بغية ضمان الاداء المأمون والسليم . وفي هذا القطاع ، وفي عدد من القطاعات الاخرى ، أدى تخفيض المخزون من قطع الغيار في مواقع المنشآت من أجل إجراء الاصلاح ، الى اضعاف الشبكة أمام حالات التعطل .

ثالثا - جهود التعمير

ألف - التعمير أثناء النزاع

٥١ - كان التركيز الرئيسي لجهود التعبئة المحلية خلال فترة الاعمال العدوانية على تقديم ما تتطلبه الحرب من احتياجات استراتيجية واحتياجات متعلقة بالسياسة . وبعد استعادة خورمشهر في حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، أذنت الحكومة ببدء أنشطة التعمير في المناطق التي أضيرت من الحرب سعيا الى ذلك الهدف .

٥٢ - وكانت خطط وبرامج التعمير ، على المستوى الوطني ، مقصورة على نطاقات وفترات قصيرة ، لتمكين المرافق المتضررة من استئناف خدماتها أو انتاجها بأسرع ما يمكن . وتم تخصيص الموارد المتاحة للتعمير للمشاريع ذات التغذية المرتدة المباشرة ، وللمشاريع الاستراتيجية من ناحية عسكرية ، ولتنفيذ المشاريع المطلوبة بصورة ملحة والتي تستجيب للضغوط الاجتماعية والسياسية الناجمة عن الحرب . ولم يكن من الممكن ، في بعض القطاعات (على سبيل المثال الطرق والجسور) ، الاضطلاع بأنشطة الصيانة والاصلاح المعتادة ولا بمباشرة برامج الاستبدال العادية بسبب الموارد المحدودة .

باء - أهداف وتنظيم التعمير بعد الحرب

٥٣ - قامت الحكومة الايرانية بتطوير خطتها الانمائية الخمسية الأولى في عام ١٩٨٩ ، لتوفير التوجيه المناسب للانتقال من اقتصاد الحرب الى اقتصاد السلم (انظر الفرع ثانيا) . وتشمل الاهداف الاساسية تعمير وتجديد القدرات الانتاجية والقدرات المتعلقة

بالهياكل الاساسية ، فضلا عن المراكز السكانية التي تم تدميرها خلال الحرب ، وتحقيق النمو الاقتصادي بهدف زيادة نصيب الفرد من الانتاج والعمالة المنتجة وتوفير الحد الادنى من الاحتياجات الاساسية للسكان . وفي هذا السياق ، ذُكر أن تعمير المناطق التي أضيرت من الحرب هو جزء لا يتجزأ من الخطة ، كما أن الانشطة المحددة المكرسة لمختلف العناصر التي تؤلف التعمير قد تم ادماجها في إطار الاولويات المتصورة في الخطة .

٥٤ - وفي إطار الاهداف المذكورة أعلاه ، حددت الحكومة الاولويات التالية للعمل :

(أ) تعمير الوحدات السكنية والتعليمية والصحية والتجارية في المدن والبلدات والقرى الواقعة في المناطق التي أضيرت من الحرب ؛

(ب) توفير الهياكل الاساسية ، مثل المياه والكهرباء والمرافق الصحية في المناطق السكنية التي أضيرت من الحرب ، بغية الاسراع بعملية إعادة التوطين توطئة لتنمية المناطق مستقبلا ؛

(ج) بث الحيوية في الاقتصاد من خلال توليد العمالة الانتاجية ، خاصة من خلال اصلاح الاراضي الزراعية وتعمير وإعادة تأهيل الصناعات داخل المناطق التي أضيرت من الحرب ؛

(د) إصلاح وتعمير الشبكات الموجودة للاتصالات بما في ذلك الطرق والجسور والاتصالات السلكية واللاسلكية ؛

(هـ) ترميم الاماكن التاريخية والثقافية والآثار التي أضيرت .

٥٥ - ومن أجل تقديم أعلى مستوى من الاشراف على عمليات التعمير والتجديد وعودة المهجرين ، تم تكوين المجلس الاعلى لتعمير وتجديد المناطق المتضررة بسبب الحرب تحت إشراف أحد نواب رئيس الجمهورية . ويرد وصف مفصل لتنظيم وعمل المجلس وعلاقاته مع ادارات المحافظات والحكومة المحلية ومع الوزارات الحكومية في التقرير الاول (S/22863 ، الفقرات ٦٤ - ٦٨) . ويرد استعراض للتقدم المحرز في برامج إعادة التوطين في موجز التقرير القطاعي عن الاسكان والمستوطنات البشرية في الفرع السادس من هذا التقرير ؛ ويرد التقرير القطاعي الكامل في الاضافة .

جيم - دور القطاع الخاص

٥٦ - أدت مقتضيات الحرب الى التدخل الحكومي في جميع قطاعات الاقتصاد وفي القطاعات الاجتماعية . وبعد وقف إطلاق النار ، بدأت السلطات في البحث عن هيكل أكثر توازنا بتخفيف معظم الضوابط على الاقتصاد من أجل تحسين تخصيص الموارد وتخفيف اشتراك القطاع العام ، وبصورة عامة ، توفير نطاق أكبر لانشطة القطاع الخاص . وكان العنصر الرئيسي في هذا الانتقال هو تحويل عدد كبير من المؤسسات التجارية الحكومية الى القطاع الخاص . وتم تصميم إطار سياسة الاقتصاد الكلي ، الذي وضع اطاره أولا في الخطة ، ليوفر هيكل حوافز مناسبا للقطاع الخاص لإقامة صناعات كفؤة لبدائل الواردات وأنشطة صادرات مربحة ، وبذلك يضمن دورا متزايدا للقطاع الخاص في عملية التعمير .

٥٧ - وتشجع الحكومة بنشاط عودة منظمات القطاع الخاص الى الظهور ومزاولتها لاعمالها ، مثل غرف التجارة والصناعة . وتستطيع هذه المؤسسات أن تؤدي دورا هاما في نشر المعلومات بشأن مجموعة كبيرة من المواضيع ذات الاهمية بالنسبة للقطاع الخاص ، بما في ذلك التكنولوجيا ، وتقديم المساعدة الحكومية للقطاع الخاص ، وتعزيز الاستثمارات . وفي الوقت ذاته ، تستطيع الغرف ، المنظمة على المستويات الوطنية والاقليمية والبلدية ، أن تكون بمثابة قنوات لآراء القطاع الخاص بشأن عناصر رئيسية من السياسات الحكومية . وكما ذُكر آنفا ، أكدت السلطات من جديد عزمها على تنفيذ قانون الاستثمار الاجنبي الذي سن أصلا في عام ١٩٥٥ ، والذي يوفر معاملة غير تمييزية لهذه الاستثمارات .

٥٨ - والشركة الحكومية القابضة للصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم (وهي المؤسسة الوطنية للصناعات الإيرانية) بدأت عملية التحويل الى القطاع الخاص عن طريق بيع أسهم حوالي ٣٠٠ من المؤسسات الخاضعة لسيطرتها . ويتم ذلك عن طريق سوق طهران للاوراق المالية الذي عاد الى النشاط . ويمثل التعامل في هذه الاسهم حوالي نصف المستوى الحالي من المعاملات في هذا السوق ، الذي نما من حوالي ٠٠٠ ٢ مليون ريال في السنة السابقة مباشرة لوقف إطلاق النار ، الى ما يربو على ٠٠٠ ١٦٠ مليون ريال في الشهور الستة الاولى من عام ١٩٩١ .

٥٩ - وفي المناطق التي وقعت فيها أعمال حربية ، تقدم المساعدة الى الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تضررت أثناء الحرب لمساعدتها في إعادة بنائها . وقد

تم تخصيص أموال لوزارة الصناعة للسماح لها بتقديم منح لإعادة البناء . ويتم أيضا مساعدة هذه المؤسسات في ترتيب خطط مالية مع المؤسسات المالية المحلية .

٦٠ - وتلعب الحكومة أيضا دورا هاما في تطوير شركات البناء الخاصة في المناطق المتضررة من الحرب . وتقدم المنح مباشرة الى أصحاب المنازل المتضررة ، وبذلك يصبحون مسؤولين عن إعادة بنائها . وأدى ذلك الى إنشاء شركات بناء صغيرة كثيرة في تلك المناطق ، تبرم معها عقود لإنجاز الاعمال الفعلية .

دال - التطورات الاخرى المتصلة بالنزاع

٦١ - اضطر برنامج التعمير الى معالجة عدة عوامل اجتماعية - اقتصادية رئيسية نشأت عن فترة ثماني سنوات من الاعمال الحربية . فمن العوامل الملفتة للنظر حدوث نمو كبير للسكان ، تجاوز ٣ في المائة في السنة ، أثناء تلك الفترة ، مما أدى الى حجم إجمالي للسكان يزيد في عام ١٩٨٨ بنسبة تبلغ حوالي ٥٠ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٨٠ . وأدى معدل الولادات العالي الى وضع ديمغرافي تبلغ فيه نسبة السكان الحاليين الذين يقل عمرهم عن ١٤ سنة حوالي ٤٥ في المائة من مجموع السكان . ومن الواضح أن توفير الخدمات الاجتماعية والفرص التعليمية لهذه الفئة العمرية يمثل تحديات رئيسية للسلطات ، في تخصيصها للموارد ، في الوقت الذي تواجه فيه مشاكل تتعلق بالتغلب على الاضرار التي أصابت هذه القطاعات .

٦٢ - وقد أدت أولويات المجهود الحربي الى صعوبة مواكبة القطاعات الانتاجية للتغييرات التكنولوجية . وقد تفاقم هذا الوضع بسبب التطورات السياسية الدولية المرتبطة بالحرب ، والتي حدّت من فرص وصول البلد الى هذه التغييرات . ونتيجة لذلك ، فإن الهيكل الانتاجي الاساسي لجمهورية ايران الاسلامية ومجموعة هياكلها الاساسية أصبحا باليين تكنولوجيا الى حد كبير حيث لا يقل عمر المعدات والالات الآن عن ١٢ سنة ، علما بأن جزءا كبيرا منها أقدم عهدا . وفي هذه الظروف ، ربما يتضارب هدف إعادة تنشيط الإنتاج ، أو إعادة الخدمات ، بأسرع وقت ممكن ، مع الحاجة الى الشروع في رفع القدرة التكنولوجية .

٦٣ - وينبغي إجراء تقدير متأن للإصلاحات المقترحة ولعمليات الاستعاضة عن المعدات المتضررة ولعناصر الاجهزة لضمان عدم تسبب هذه النفقات في استمرار المعدات البالية القائمة . ومن الامثلة التي واجهتها البعثة حالة المواصلات السلكية واللاسلكية ، حيث

اضطر الأمر الى إعادة بناء الشبكة بأكملها في المناطق المتضررة من الحرب . وقد تم الاضطلاع ببعض عمليات الاستعاضة عن طريق اللجوء الى معدات متقادمة أنتجها الموردون المحليون ، وأدى ذلك الى ادخار بعض النقد الأجنبي . ومع ذلك ، تم استيراد بقية المعدات اللازمة ، وهذه الصادرات تمثل تكنولوجيا أكثر جدّة .

هاء - موجز نفقات التعمير الفعلية

٦٤ - بسبب الحاجة الملحة الى الإبقاء على تدفق النفط ، لتصديره مقابل عملات صعبة ولخدمة احتياجات الاقتصاد المحلي أثناء النزاع ، أعطت الحكومة أعلى أولوية لأعمال إصلاح هذا القطاع وتعميره . كما أن المحافظة على الناتج الصناعي - لاسيما الصناعات الثقيلة لدعم المجهود الحربي - كان على رأس قائمة الأولويات بالنسبة للحكومات . وكانت مهمة تعمير بنية المستوطنات البشرية وشبكة النقل من الأمور الأخرى ذات الأولوية . وتنعكس هذه الأولويات في النفقات الفعلية لوزارات الحكومة في عمليات التعمير خلال الفترة الممتدة ما بين بداية النزاع والوقت الراهن . وكما يتضح من الجدول الموجز الوارد أدناه (وهي بيانات قدمتها الحكومة للبعثة) وصل مجموع هذه النفقات حتى تاريخه . الى مبلغ يعادل ٣٤٣ ١٧ مليون دولار ؛ وقد سددت الحكومة جميع هذه التكاليف من الموارد المحلية . وعلى افتراض أن نفقات القطاع الخاص في مجال التعمير تعادل على الأقل عُشر النفقات التي تحمّلها القطاع العام ، فإن تقدير المبلغ الإجمالي لنفقات التعمير الذي يشمل القطاعين العام والخاص يبلغ حوالي ٠٠٠ ١٩ مليون دولار .

٦٥ - ويكاد يكون من المؤكد أن النفقات الواردة في هذا الجدول تقل كثيرا عن التكلفة الفعلية لعملية إعادة البناء التي تم الاضطلاع بها حتى الآن ، لأنها تستبعد ، في جملة أمور ، اللجوء على نطاق واسع الى تفكيك أجزاء من المصانع والمعدات القائمة لاستعمالها كقطع غيار ، والاستعمال الكثيف لمخزونات قطع الغيار ، مما ساعد الى حد كبير على إبقاء عجلة الصناعة تدور خلال فترة النزاع بأكملها ، على الرغم من الضرر الناجم عن الهجمات ، وصعوبة الحصول على قطع غيار من خلال القنوات التجارية الاعتيادية بسبب حالات الحظر .

الجدول ١ - موجز النفقات التي تكبدتها وزارات الحكومة في أعمال التعمير

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

القطاع	التكلفة الى غاية عام ١٩٩١		
	النقد الأجنبي	العملة المحلية	المجموع بالدولارات
النفط والبتروكيميائيات	٣ ٨٩٨	٢١٤	٣ ١١٢
الزراعة	٥٢٠	١٥٤	٦٧٤
الطاقة	٩٩٠	٣١٠	١ ٣٠٠
الموانئ	٣٧٣	١١٠	٤٨٣
المستوطنات البشرية	١ ١٤٣	٥٠٦	١ ٦٤٩
الصناعات الثقيلة	١ ٥٩٨	٣٥٤	١ ٩٥٢
الصناعات الخفيفة	٣ ٦٦٩	١ ٠٨٤	٤ ٧٥٣
النقل	٨٨٦	٢٦٢	١ ١٤٨
البيئة	صفر	صفر	صفر
الصحة	٣٥٩	١٥٩	٥١٨
المواصلات السلكية واللاسلكية والبريد	٦٩٦	٨٤	٧٨٠
التعليم	٦٦٢	٢٩٢	٩٥٥
التراث الثقافي	١٣	٦	١٩
المجموع	١٣ ٨٠٧	٣ ٥٣٦	١٧ ٣٤٣

المصدر : تستند تقديرات البعثة إلى البيانات التي قدمها مكتب نائب الرئيس لشؤون التعمير .

ملاحظة :

(١) حسبت الأرقام الواردة في هذا الجدول باستخدام معدل ٧٠ ريالا مقابل الدولار لتحويل النفقات بالنقد الأجنبي .

(٢) النفقات بالعملة المحلية محسوبة على أساس أسعار عام ١٩٨٨ وهي ٢٣٧ ريالا مقابل الدولار .

٦٦ - وقدمت الحكومة أيضا للبعثة تنبؤاتها الأولية المتعلقة بالنفقات اللازمة في المستقبل لاستكمال جهودها في التعمير في القطاعات الواردة في الجدول ١ . وبما أن هذه المعلومات لم تتح للبعثة إلا في وقت متأخر جدا أثناء زيارتها الثانية لجمهورية إيران الإسلامية ، وبعد أن استكمل الخبراء القطاعيون تقاريرهم وغادروا البلد ، لم يكن بإمكان البعثة أن تدرس هذه التنبؤات بالتفصيل . ومع ذلك ، يمكن أن يلاحظ أنها تنطوي على مبالغ كبيرة جدا بالنقد الأجنبي ، من حيث قيمتها المطلقة بالنسبة للمبالغ التي تم التنبؤ بإنفاقها بالعملة المحلية ، ومقارنة بالنفقات (التي تغطي تنمية الاقتصاد بأكمله) الواردة في الخطة الخمسية الحالية . وفي رأي البعثة ، يمكن أن يعزى ذلك إلى الصعوبات الجمة التي ستواجه عند محاولة فصل تكاليف التعمير المحض عن النفقات الإنمائية . ويمر اقتصاد إيران بمرحلة إصلاح رئيسية - لا سيما فيما يتعلق بتحديث التكنولوجيا - في أعقاب انفجار سكاني وبعد الانقطاع لفترة عقد بأكمله عن الاتصالات التجارية الدولية .

٦٧ - وبعد هذه التحفظات ، يقدم الجدول ٢ أدناه لغرض استيفاء الموضوع . ويلاحظ أن النصيب الأكبر (٥٦,٥ في المائة) من المجموع يتصل بصناعة النفط والبتروكيماويات ، حيث الاحتياجات من النقد الأجنبي المتنبأ بها كبيرة بصفة خاصة ، نظرا للحاجة إلى شراء مصانع ومعدات حديثة من الخارج .

الجدول ٢ - النفقات المتنبأ أن تتكبدها وزارات الحكومة في أعمال التعمير

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

القطاع	التكلفة المتوقعة اعتبارا من ١٩٩١ وما بعده		
	بالنقد الأجنبي	بالعملة المحلية	المجموع بالدولارات
النفط والبتروكيمياثيات	١٢٣ ٣٨٩	١ ١٩٧	١٢٣ ٥٨٧
الزراعة	٣٤ ٥١٨	٢ ١٠٥	٣٦ ٦٢٣
الطاقة	١٥ ٧٦٣	١ ٥١٣	١٧ ٢٧٦
الموانئ	١٦ ٧٣٣	٥٥٤	١٧ ٢٨٧
المستوطنات البشرية	٨ ٩٨٣	٣ ١٤٤	١٢ ١٢٧
الصناعة الثقيلة	٣ ٣٤٧	٢٢٢	٣ ٥٦٩
الصناعة الخفيفة	٨ ٩٣٨	٧٣٤	٩ ٦٧٠
النقل	٢ ٥٣٦	٣٧٦	٢ ٩٠٢
البيئة	٣ ٤٠٣	٢٧٠	٣ ٦٧٣
الصحة	٢ ٧٨٨	٣٣٦	٣ ١٢٤
المواصلات السلكية واللاسلكية والبريد	٢ ٠٦٣	٣٣	٢ ٠٩٦
التعليم	١٤٧	١٤٥	٢٩٢
التراث الثقافي	٢١١	٧٤	٢٨٥
المجموع	٢١١ ٧٩٩	١٠ ٧١١	٢٢٢ ٥١٠

المصدر : تستند تقديرات البعثة إلى البيانات التي قدمها مكتب نائب الرئيس لشؤون التعمير .

ملاحظة :

(١) استخدم معدل ٧٠ ريالا مقابل الدولار لتحويل النفقات بالنقد الأجنبي .

(٢) النفقات بالعملة المحلية محسوبة على أساس أسعار عام ١٩٩١ ولذلك استخدم سعر تحويل بواقع ٣٠٠ ريال مقابل الدولار .

رابعا - العواقب البيئية للنزاع

٦٨ - أشير في التقرير الاول إلى العواقب البيئية للنزاع وذلك في الفروع المتعلقة بالمستوطنات البشرية والزراعة . وأثناء الزيارة الثانية لجمهورية إيران الإسلامية ، قدمت إلى الفريق معلومات أكثر تفصيلا عن طبيعة الضرر الذي أصاب البيئة والتدابير التي يتعين اتخاذها لمعالجة المشكلة من مختلف وجوهها .

٦٩ - ففي حالة المستوطنات البشرية ، سبّب التدمير الهائل لهياكل الاساسية في كثير من المدن الصغيرة والكبيرة التي هوجمت أو احتلت أثناء النزاع مشاكل هائلة بالنسبة للسلطات ، لا سيما لان السكان النازحين لا يمكنهم العودة إلى أن تتم إعادة بناء المواقع . والتكاليف باهظة ولكنها ضرورية . وترد تفاصيل أكثر في الفرع الخامس - ألف من هذا التقرير والفرع ألف من الإضافة لهذا التقرير .

٧٠ - وفي المحافظات الجنوبية الغربية ، لا سيما في المنطقة الساحلية وعلى امتداد الممرات المائية الداخلية الرئيسية ، فإن حجم تدمير البيئة جسيم . فمثلا ، ذكر أنه على امتداد نهر كارون ، الذي كان يشكل قبل النزاع نبض الحياة الاقتصادية للمنطقة ، تقلصت الانشطة الاقتصادية العامة تقلصا شديدا بسبب التلوث بجميع أنواعه . وذكر أن المزارع تحتوي على مواد خطرة ناجمة عن سنوات الحرب الطويلة ، وذكر أن هذه المواد تضر بنوعية المحاصيل . كما ذكر أن السكان الريفيين عانوا من إصابات عالية بالامراض غير اعتيادية ، لا سيما التهابات العيون ، وأمراض المعدة ، وأمراض الجلد . ولا توجد هذه الامراض بمستويات مشابهة خارج المناطق المتأثرة بالحرب . والسلطات الصحية غير قادرة في الوقت الراهن على تقديم أي تفسير فيما يتعلق بالسبب الحقيقي لهذه الامراض .

٧١ - وعلى امتداد الساحل ، لا سيما بين عبدان ومضيق هرمز ، هناك أكثر من ٣٥٠ كيلومتر من الشواطئ المغطاة بالقطران أو الاسفلت ، مما يهدد بقاء أنواع من النباتات الواقية هي معرّضة للخطر أصلا . ويُعتقد أن التسرب من ناقلات النفط التي هوجمت أثناء النزاع هي السبب في هذه الحالة . ويقال إن التلوث بالنفط وانسكابه أثرا سلبيا في الحياة الاقتصادية لأكثر من ٣٠ جزيرة في الخليج الفارسي . فقد دُمّرت أشجار المنغروف والنباتات المائية ، وهناك تهديد خطير لصناعة صيد القريدس .

٧٢ - ويقدم الفرع الخاص بالزراعة والري في هذا التقرير معلومات إضافية عن نوع ومدى الاضرار الواقعة ، بالإضافة إلى تقديرات لتكاليف إعادة البناء ذات الصلة .

٧٣ - والسفن الغارقة وحطامها في الانهار المتفرعة من شط العرب وعلى ضفافها تشكل خطرا بيئيا خطيرا آخر . وبالطبع فإن حجم المشكلة يزداد مع امتداد الفترة التي تظل فيها السفن الغارقة في وضعها الحالي . وأثناء هذه العملية ، يصبح رزق صيادي السمك معرّضا للخطر ، كما أن هناك خطرا شديدا قائما يهدد إيكولوجيا البيئة المحيطة . وليست هناك سجلات بشأن طبيعة الحمولات التي كانت تنقلها هذه السفن عندما غرقت . وأن أي نشاط لتنظيف مجرى شط العرب المائي ينبغي أن يضطلع به بمساعدة المجتمع الدولي ، والمشاركة الكاملة من الدولتين المشاطئتين له .

٧٤ - وهناك نوع آخر من الخطر البيئي الناشئ عن النزاع وهو وجود ألغام وذخيرة غير مفجرة في مناطق الحدود على نطاق واسع . وتدعي وزارة الصحة أن ما لا يقل عن عشرة أشخاص يقتلون ، أو يصابون بعاهات أو بجراح يوميا بسبب هذه الأجهزة الفتّاكة .

٧٥ - ويتمثل موقف الحكومة في أن المشاكل البيئية الرئيسية الناشئة عن النزاع بحاجة إلى دراسة تفصيلية قبل إعداد خطة لحلها . ونظرا للبعد الذي اكتسبه التدهور البيئي والاثر العام المترتب عليه ، يبدو أن هناك دورا واضحا للتعاون على المستويين الاقليمي والدولي لمعالجة هذه القضايا . وقد أبلغت مؤسسة حماية البيئة البعثة أنها لم تتمكن حتى الآن من الاضطلاع بأية عمليات مسح أو دراسات قاطعة بسبب التكلفة العالية التي ينطوي عليها ذلك ومستوى التخصص اللازم . ومع ذلك ، ذكرت السلطات أن المساعدة الدولية ضرورية للتمكين من القيام بعدد من الدراسات التي وضعتها الحكومة على رأس قائمة الأولويات . وتتضمن هذه الدراسات ما يلي : تطهير المدن المدمّرة من الانقاض ؛ وتنظيف الشواطئ الملوثة بالقطران ؛ ورصد تلوث نهر كارون ؛ وآثار التلوث على جزر الخليج الفارسي ؛ وحفظ الاعشاب المائية وغابات أشجار المنغروف ؛ والدراسات المتعلقة بنوعية المياه في المحافظات المتضررة من الحرب .

خامسا - العرض القطاعي (ملخصات)

(يتضمن هذا الجزء ملخصات للعروض القطاعية . ويمكن الاطلاع
في إضافة هذا التقرير على بيان تفصيلي لكل عرض)

ألف - الإسكان والمستوطنات البشرية

٧٦ - عندما كانت الاعمال الحربية في ذروتها ، نزح حوالي مليوني شخص بسبب النزاع . وأدى تدفق أعداد كبيرة من الناس خلال فترة قصيرة من الزمن إلى وضع عبء

ثقيل جدا على الهياكل الاساسية الاجتماعية والمادية للمدن المستقبلة للنازحين . وفي هذه العملية ، تدهورت حالة الهياكل الاساسية والابنية والمرافق الاخرى في الاماكن المهجورة تدهورا سريعا لانها افتقرت إلى الصيانة المنتظمة . وعلى الرغم من أن الحكومة وضعت على رأس قائمة الاولويات تهيئة ظروف ملائمة لعودة النازحين ، فقد قيل للبعثة إن حالات الارتياب الاقتصادي ، والخوف من تجدد الاعمال الحربية ، يحولان دون رجوع كثير من النازحين إلى منازلهم في مناطق الحدود . وحتى تاريخه فإن حوالي ٢٥٠ ٠٠٠ من الاشخاص النازحين غادروا المخيمات وعادوا إلى منازلهم السابقة .

٧٧ - ومن أكثر عواقب النزاع المادية انتشارا عدم وجود مأوى للنازحين وتأكدت البعثة ، أثناء دراستها الميدانية للاضرار ، أن قليلا من الهياكل السكنية والتجارية هي التي ظلت سليمة في المستوطنات داخل المناطق التي احتلها العدو . فقد تمّ تدمير جميع المنازل في كثير من القرى والمدن . كما أن المدن التي تبعد عن المناطق المتاخمة للعمليات البرية الحربية عانت بدرجات مختلفة من الاضرار التي أصابت مساكنها نتيجة الهجوم بالصواريخ والقصف الجوي . ويشير تقدير حكومي منقّح إلى تدمير ٦٣٥ ١١٧ وحدة سكنية ؛ وهناك خسارة مقابلة من الابنية التجارية في المناطق التي جرت فيها معارك برية ، تقدرها الحكومة بنحو ١٤٠ ١٣ وحدة تجارية .

٧٨ - وتحملت شبكات المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية الواقعة داخل مسرح عمليات المعارك الارضية مغبة العمليات العسكرية المباشرة ، كما تحملت الاضرار غير المباشرة التي نجمت عن تهدم المباني وتعرضها للإهمال . وامتلأت الشبكات بالطمي وانسدت ، ووصلت محطات الضخ الى حالة يرثى لها لانعدام الصيانة .

٧٩ - وفي المناطق التي تجري فيها عمليات التعمير ، تقع مسؤولية إعادة بناء الوحدات على مُلّاكها . لكن الحكومة تقدم تعويضا جزئيا عن الخسائر والاضرار التي تحملها الافراد في هيئة مِنَح . وفيما يتعلق ببناء وإصلاح الوحدات التجارية والسكنية ، تتاح للمُلّاك قروض مصرفية منخفضة التكلفة لتغطية المصروفات التي تزيد عن حد منحة التعويض . وتتولى الحكومة إعداد خطط التنمية العمرانية ، وتقدم الدعم التقني ، وتقوم بالإشراف على جهود التعمير . وثمة خدمات دعم أخرى تشمل نقل مواد البناء مجانا الى مواقع التشييد .

٨٠ - وتستلزم عودة السكان المشردين الى المدن والبلدات التي يجري تعميرها إعادة إنشاء محطات القوى الكهربائية . وفي الوقت الحاضر أعيدت محطات القوى الى سابق

عهدها ، ومُدّت معظم خطوط التحويل الى أماكنها ، ولم يتبق إلا عنصر واحد هو تأهيل شبكات التوزيع الموجودة داخل البلدات والمدن . وتفيد الحكومة بأن ذلك ينفذ كجزء من العملية الشاملة لتعمير المستوطنات . ومن الحاجة الرئيسية الاخرى لإعادة التوطين جمع المخلفات والنفايات والانقاض وإزالتها والتصرف النهائي فيها . وفي المناطق الحضرية قطعت عملية إزالة الانقاض من المباني المتضررة والمتهدمة شوطا كبيرا ، لكن لا يزال في هذا المجال قدر كبير من العمل لابد من إنجازه . وعلاوة على ذلك ، أصيبت الخدمات البريدية - ذات الاهمية الحيوية للاتصالات - بأضرار فادحة جرّاء الصراع . ويبلغ عدد مباني المكاتب البريدية التي أصابها الدمار أو لحقت بها أضرار ٥٤ مبنى ؛ وتبلغ المساحة الإجمالية المطلوب إعادة بنائها ٣٧٨ ١٧ مترا مربعا ، منها ٨٠٧ ٨ أمتار مربعة أعيد بالفعل بناؤها أو إصلاحها .

٨١ - وقد أفيدت اللجنة بأن ما تحتاجه جمهورية إيران الإسلامية أساسا لتعمير المستوطنات البشرية هو معدات البناء . وعلاوة على ذلك ، تعاني إيران من نقص في مواد البناء . ويتوفر لإيران مجموعة من الفنيين ذوي الكفاءة العالية في الميادين المتصلة بالتعمير المادي للمناطق التي خربتها الحرب وإعادة تأهيلها ، مثل المهندسين والمعماريين والمخططين الحضريين والريفيين . وتتيح القدرة الوطنية الحالية في هذا المجال قاعدة جيدة لاستخدام الخبرات المتخصصة في مضاعفة الدراية التي يملكها البلد بالفعل .

باء - صناعة النفط

٨٢ - يعتمد اقتصاد جمهورية إيران الإسلامية بشكل مكثف على انتاج النفط وتصديره ، من أجل خلق فرص العمل المحلية ، والدخل المحلي ، وجلب العملة الاجنبية اللازمة لشراء السلع المستوردة . وأثناء الصراع نال الخراب من هذه الصناعة .

٨٣ - وفي الجزء "الرئيسي" من الصناعة (وهو انتاج النفط) لحقت الاضرار ، وأصاب الدمار ، كل منحى من مناحي العمليات الدائمة لإنتاج النفط/الغاز بالحجم الكبير والضغط العالي ، في القطاعات العاملة المتضررة الثلاثة كافة (الحقول الجنوبية والحقول الشمالية والعمليات البحرية) . وتجدر الإشارة ، بصفة خاصة ، الى جزيرة خرج (وهي جزء من عمليات الحقول الجنوبية) نظرا لدورها الفريد في تصدير النفط الخام الإيراني ، وما لحق بها من دمار على مدار الحرب جرّاء تعرضها للهجمات بصورة شبه يومية . وقبل الحرب كانت خرج قادرة على تحميل ١٤ مليون برميل من النفط يوميا من

أحواض الرسو الموجودة بها وعددها ١٤ حوضا ، وهي عشرة أحواض في الرصيف الذي يتخذ شكل حرف T و ٤ أحواض في الجزيرة البحرية ؛ وفي الوقت الحاضر تبلغ طاقتها التحميلية زهاء مليوني برميل من النفط يوميا . وكانت طاقة تخزين النفط في الجزيرة تبلغ قبل الحرب ٣٣ مليون برميل تخزن في ٣٩ صهريجا ؛ أما الآن فتصل طاقتها التخزينية الى ١٠ ملايين برميل بسبب الخراب التام الذي أصاب ٢١ صهريجا اشتعلت فيها النيران نتيجة للهجمات .

٨٤ - ويوجز الجدول ٣ أدناه المعلومات التي قدمتها السلطات عن تكاليف تعمير مناطق الانتاج الثلاث في البلد . وهي تستند الى النفقات المتكبدة خلال فترة الحرب ، والنفقات المتكبدة منذ وقف إطلاق النار ، والنفقات المتوقع تكبدها في المستقبل . وتقدر السلطات أن تكلفة تعمير العمليات "الرئيسية" للصناعة ، بالنسبة للماضي والمستقبل ، تبلغ إجمالا ٥٠٠ ٧٩٥ مليون ريال و ٩٩٩ ١٨ مليون دولار .

الجدول ٣ - تكاليف التعمير حسب المنطقة

(بالملايين)

المنطقة	حتى الوقت الحاضر		في المستقبل		الاجمالي	
	ريال	دولارات الولايات المتحدة	ريال	دولارات الولايات المتحدة	ريال	دولارات الولايات المتحدة
الجنوبية	٣٠ ٠٠٠	٥٠٠	٦٤٠ ٠٠٠	١٢ ٠٠٠	٦٧٠ ٠٠٠	١٢ ٥٠٠
الشمالية	٢٠ ٠٠٠	٩	١٨ ٥٠٠	١٤٠	٣٨ ٥٠٠	١٤٩
البحرية	١٧ ٠٠٠	٣٥٠	٧٠ ٠٠٠	٦ ٠٠٠	٨٧ ٠٠٠	٦ ٣٥٠
المجموع	٦٧ ٠٠٠	٨٥٩	٧٢٨ ٥٠٠	١٨ ١٤٠	٧٩٥ ٥٠٠	١٨ ٩٩٩

٨٥ - كذلك ، أثّر النزاع بدرجة خطيرة في العمليات "اللاحقة" (التكرير والصناعات البتروكيميائية) . فقد شهد اندلاع الحرب في سنة ١٩٨٠ هجمات على جميع مصافي التكرير السبع مما ألحق بها خسائر فادحة وأوقع اضطرابا واسع النطاق في المعروض من المنتجات البترولية ، وبالخصوص في مصفاة عبدان . وأثرت عمليات التعمير والإصلاح ومشاريع فك الاختناقات في مصافي طهران وأصفهان عن عودة معظم المصافي الى نفس مستويات الانتاج السابقة على الحرب أو الى مستويات أعلى منها . ومع ذلك مازالت مصفاة عبدان تعمل بطاقة تزيد قليلا عن ثلث طاقتها الاصلية ، بسبب نقص النفط الخام ، رغم أنه بالإمكان تشغيلها بنصف طاقتها الاصلية .

٨٦ - إن موقع الصناعة البتروكيميائية بمحازاة الشاطئ الشمالي للخليج الفارسي ، أوقع هذه المنشآت في مدى سهل المنال للهجمات الجوية أثناء فترة الحرب . وعندما كانت الحرب في بدايتها كان المشروع المشترك الضخم للمنشأة الموجودة في بندر خميني مكتملا بنسبة تزيد عن ٦٠ في المائة . وكان الجانب الاكبر من منتجاته موجها الى التصدير للخارج ، وكان متوقعا له أن يُدر على البلد ايرادات ضخمة . لكن إحدى عواقب الحرب ، كانت وقفه كلية على أساس حجم الضرر الذي لحق به والتكلفة الباهظة لتعميره والمخاطر التي عاصرها في فترة الحرب . وكانت الاضرار التي لحقت بهذا القطاع بأكمله من الفداحة بحيث أوقفت الانتاج تماما في جميع المنشآت الكيميائية لعدة سنوات في منتصف الفترة التي استغرقتها الحرب . وأسفر ذلك عن خسارة في الانتاج تبلغ ٣٠ مليون طنا متريا من إجمالي المنتجات البترولية على مدى فترة الثماني سنوات . وباستثناء منشآت المشروع المشترك ، عادت جميع الوحدات الى العمل بمستويات تقارب ما كانت عليه قبل الحرب . ومع ذلك ، اتخذت معظم عمليات التعمير طابعا مؤقتا ولم يرصد حتى الآن التمويل الرئيسي اللازم لإجراء الإصلاحات الدائمة التي تنطوي على عمليات متنوعة واسعة النطاق .

٨٧ - ويوجز الجدول الوارد أدناه المعلومات التي قدمتها السلطات عن تكاليف تعمير المصافي السبع والمنشآت البتروكيميائية السبع في البلد ، محسوبة على أساس التكلفة المتكبدة أثناء الحرب ، والتكلفة المتكبدة منذ وقف إطلاق النار ، والتكلفة المتوقع تكبدها في المستقبل . وبناء على ذلك ، تبلغ التكلفة الكلية لتعمير العمليات "اللاحقة" في الصناعة ، بالنسبة للماضي والمستقبل ، وفقا لتقدير الحكومة ، ٢١٨ ٧٣٨ مليون ريال ، و ٤ ٠٩٨ مليون دولار .

الجدول ٤ - التكاليف المتكبدة لتعمير مصافي
التكرير والمنشآت البتروكيميائية
(بالملايين)

النوع	حتى الوقت الحاضر		في المستقبل		الاجمالي	
	ريال	دولارات الولايات المتحدة	ريال	دولارات الولايات المتحدة	ريال	دولارات الولايات المتحدة
مصافي التكرير	١٩ ٠٣٤	٣٥٧	٤٢ ٢٩٨	٧٩٣	٦١ ٣٣٢	١ ١٥٠
المنشآت البتروكيميائية	٤٨ ٨٥٠	٩١٥	١٠٨ ٥٥٦	٢ ٠٣٣	١٥٧ ٤٠٦	٣ ٩٤٨
المجموع	٦٧ ٨٨٤	١ ٢٧٢	١٥٠ ٨٥٤	٢ ٨٢٦	٢١٨ ٧٣٨	٤ ٠٩٨

المصدر : على أساس الوثائق التي تم الحصول عليها من شركة النفط الوطنية الايرانية .

٨٨ - وبإيجاز ، تقدر الحكومة أنها أنفقت بالفعل ما يعادل ٧٠٠ ٢ مليون دولار على تعمير صناعة النفط ، وتتوقع إنفاق مبلغ آخر يعادل ٠٠٠ ٣٤ مليون دولار لاستكمال هذه المهمة .

الجدول ٥ - تكاليف تعمير صناعة النفط

(بالملايين)

النوع	حتى الوقت الحاضر		في المستقبل		الاجمالي	
	ريال	دولارات الولايات المتحدة	ريال	دولارات الولايات المتحدة	ريال	دولارات الولايات المتحدة
رئيسية	٦٧ ٠٠٠	٨٥٩	٧٣٨ ٥٠٠	١٨ ١٤٠	٧٩٥ ٥٠٠	١٨ ٩٩٩
لاحقة	٦٧ ٨٨٤	١ ٢٧٣	١٥٠ ٨٥٤	٢ ٨٢٦	٢١٨ ٧٣٨	٤ ٠٩٨
المجموع	١٣٤ ٨٨٤	٢ ١٣١	٨٧٩ ٣٥٤	٣٠ ٩٦٦	١ ٠١٤ ٢٣٨	٢٣ ٠٩٧

ملحوظة : مبلغ ١٣٤ ٨٨٤ مليون ريال محسوبا على أساس ٢٣٧ ريال للدولار = ٥٦٩ مليون دولار ؛
ومبلغ ٨٧٩ ٣٥٤ مليون ريال محسوبا على أساس ٣٠٠ ريال للدولار = ٢ ٩٣١ مليون دولار .

المصدر : على أساس الوثائق التي تم الحصول عليها من شركة النفط الوطنية الإيرانية .

٨٩ - ويتضمن الجدول الوارد أدناه التقدير المتعلق بقطاع النفط حسبما قدمه للبعثة نائب الرئيس لشؤون التعمير . وهو ، كما يبدو ، مختلف عن التقديرات التي قدمتها للبعثة شركة النفط الوطنية الإيرانية .

الجدول ٦ - تقدير لتكاليف تعمير قطاع النفط
(بملايين الريالات)

اسم الوحدة المتأثرة	منذ بداية الحرب حتى تاريخ الموافقة على القرار	منذ الموافقة على القرار حتى السنة الأولى للخطة	مخصصات من السنة الأولى حتى ١٩٩١	المطلوب قبل نهاية ١٩٩٣	المطلوب قبل الاستكمال : عملة أجنبية (بملايين الدولارات)	المطلوب قبل الاستكمال : عملة محلية (بملايين الريالات)	الإجمالي (بملايين الدولارات)	الإجمالي (بملايين الريالات)
شركة النفط الوطنية الايرانية	٥٩ ٠٨١	٣٥ ٦١٧	٥٣ ٦١٣	١٣٦ ٨٦٠	٩٩ ٠٩٧	١ ٦١٨ ١٩٤	١٠١ ٠٨٥	١ ٧٢٤ ٢٦٣
شركة الغاز الوطنية	٣ ٦٤٣	١ ٧٦٣	٢٠٨	٤١٠	١٣٥	٧ ٠٠٠	١٦٠	٩ ٢٥٥
الشركة الوطنية للبتروكيمياويات الوطنية	٢٧ ٢٩٤	١٤ ٢٦٦	٦٩ ٠٢٣	٥١٤	٣ ٦٤٣	٤٣ ٠٠٠	٣ ٤٧٣	٧٥٩
وزارة النفط (المجموع)	٨٩ ١١٧	٤١ ٦٤٦	١٢٣ ٨٤٣	١٣٧ ٧٨٤	١٠١ ٨٦٤	١ ٦٦٨ ١٩٤	١٠٤ ٧١٧	١ ٧٢٤ ٢٧٦

(الدولار = ٨٠ ريال)

المصدر : نائب الرئيس لشؤون التعمير ، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ .

ملحوظة : تشمل البيانات التي تم الحصول عليها من شركة النفط الوطنية الإيرانية جزءا فقط من برنامج تعمير الصناعة . أما المعلومات التي يتضمنها الجدول الوارد أعلاه فتتصل بالصناعة ككل .

جيم - المواصلات

١ - الطرق ، والسكك الحديدية ، والنقل الجوي

٩٠ - تحقق إنجاز ملموس في تعمير القطاع الفرعي للنقل البري والجوي ، سواء في فترة الحرب أو بعدها . فقد كان هذا القطاع أساسيا للمجهود الحربي من أجل الإبقاء على خطوط النقل مفتوحة في محافظات الحدود ؛ ومن ثم شهدت فترة الحرب تشييد مطارات وطرق وسكك حديدية ، وحالما أصيبت بخسائر ، كانت هذه العملية تتكرر مرارا . وهذه الإصلاحات المتعددة ليست واضحة للعيان الآن ، لكنها تظهر في تقدير الخسائر المباشرة . وأكد التفتيش الذي أجرته البعثة أن خرائب المباني ونمط التعمير والانقاض وحطام المعدات كانت في معظم الحالات متفقة مع التقارير والصور التي قدمت عن الاضرار .

٩١ - ووفقا لتقدير الحكومة تصل جملة الخسائر المباشرة في القطاع الفرعي للنقل الى ٦٠٠ ٠٨٥ ١ مليون ريال . ولا تبدو الخسائر التي تكبدها هذا القطاع الفرعي عالية ، بالمقارنة بالقطاعات الاخرى ، إلا أنها لا تغطي سوى الجانب الكمي من الخسارة . فقد سببت الحرب إبطاء جسيما في تطوير شبكة الطرق والسكك الحديدية وطاقات الموانئ ، مما أدى الى اختناقات خطيرة في تطوير القطاعات الاخرى . وهذا جانب من الخسائر غير منظور في ثنايا القطاع الفرعي للنقل . وتقدر الحكومة أن تكاليف التعمير في قطاع النقل بلغت حتى الآن ما يعادل ١٤٨ ١ مليون دولار ، وتتوقع أن تحتاج ، حتى تمام إنجاز عمليات تعمير هذا القطاع المخطط لها بالفعل ، الى ما يعادل ٩٠٢ ٣ مليون دولار أخرى .

٩٢ - وبذلت البعثة محاولات للتحقق من جميع الاضرار الجسيمة وتقدير مدى الخسائر التي أصابت قطاع النقل البري والجوي ، حسبما أبلغت عنه السلطات الإيرانية . ويبدو أن القيمة النقدية للخسائر التي أصابت المباني والمنشآت في القطاع الفرعي للنقل البري والجوي صيغت بتقديرات معقولة ، باستثناء الطرق ، التي ترى البعثة أن الخسائر التي لحقت بشبكاتها قدرت بأقل من قيمتها الحقيقية . لكن تعذر على البعثة التحقق من مدى الخسائر التي أصابت عربات السكك الحديدية والطائرات والمركبات البرية ومعدات بناء وصيانة السكك الحديدية والطرق ، ذلك أن تلك البنود كانت قد أخليت بالفعل من الطرق أو من المستودعات .

٩٣ - ولم ينتج معظم الضرر الذي أصاب الطرق عن القصف المباشر ، وإنما سببته حركة المركبات المحملة فوق طاقتها و/أو انعدام الصيانة المناسبة أثناء الحرب أو في الفترة التي أعقبتها مباشرة . وبسبب الأولوية التي أعطيت لمناطق الحدود ، لم يمكن أثناء الحرب الاعتناء بشبكة الطرق في البلد إلا بإصلاحات وتحسينات طفيفة نسبيا ، مما نجم عنه تدهور عام في كفاءة شبكة الطرق .

٩٤ - وأعد المهندسون الإيرانيون خطط وتصميمات تعمير الهياكل المادية لقطاع النقل البري والجوي ، وقام بتنفيذها عمال مهرة من ايران عن طريق شركات ايرانية (معظمها مملوك لأفراد) . ولاحظت البعثة أن تنفيذ أعمال التعمير يستوفي معايير الجودة حتى بالنسبة للعمليات المعقدة ، مثل تشييد الجسور أو في المجالات التي تحتاج الى مستويات عالية من الكفاءة مثل ، تشييد مدارج الطائرات . ويلاحظ الفريق ، على أساس الجودة العالية للاعمال التي عاينها ، أن جمهورية ايران الاسلامية تملك خبرات وقوة عاملة كافية ومناسبة لاعمال تعمير هذا القطاع . ومع ذلك فهناك حاجة الى توفير مبالغ كبيرة من العملات الاجنبية لاستيراد المعدات وقطع الغيار التي لا تُصنّع في البلد . ويحتاج تعمير منشآت السكك الحديدية أيضا الى مكون من العملات الاجنبية لشراء المواد والقطع التي لا تصنع محليا .

٩٥ - أما الاضرار التي لحقت بالاجهزة والمعدات في القطاع الفرعي للنقل البري والجوي (الطائرات وعربات السكك الحديدية والمركبات الارضية ومعدات صيانة السكك الحديدية والطرق ، وغير ذلك من أجهزة ومعدات النقل البري والجوي) فكانت أفدح مما أبلغ به من أضرار في الهياكل والمرافق . غير أن القيود المفروضة على البلد أثناء فترة الحرب تسببت في انخفاض جودة عمليات الإحلال والإصلاح ، في معظم الاحوال ، وفداحة التكلفة بالمقارنة بما يتم تكبده في العادة . كذلك ، وفيما عدا استثناءات محدودة (عربات السكك الحديدية لشحن البضائع وعربات النوم) تحتاج هذه الاصناف الى الاستيراد من الخارج مما يستنزف من الاقتصاد قدرا كبيرا من العملات الاجنبية .

٩٦ - وأعطيت أولوية عليا في عملية التعمير لبناء خط سكك حديد خرمشهر - الاهواز ، ومطاري عبدان والاهواز ، والجسور الرئيسية في محافظات الحدود . وسوف يترتب على زيادة طاقة السكك الحديدية المتجهة الى ميناء بندر خوميني ، وإنشاء خط سكك حديدية جديد الى ميناء بندر عباس ، بسبب التحول الى استخدام طاقات هذا الميناء بدلا من خرمشهر ، الى التخفيف من مشاكل النقل البري وإزالة بعض الاختناقات . وتحتاج شبكة السكك الحديدية أيضا الى تحسين وتحديث ، فضلا عن تجديد عربات السكك الحديدية

وزيادة عددها . ولاحظ الفريق أن السكك الحديدية لا تسهم بنصيب وافر في عمليات الشحن ، رغم إمكان تسخير طاقاتها في ذلك .

٩٧ - وقد نال انعدام الصيانة وعدم تجديد الاستثمارات خلال فترة الحرب من جميع أشكال النقل البري ، ولابد أن يتم تصحيح أوجه القصور تلك عن طريق عمليات للتحديث . ويتطلب تحسين الهياكل الاساسية للنقل البري وتنفيذ مستوى راق من التكنولوجيا ، توفير مدخلات أجنبية لاسيما من العملات الاجنبية .

٩٨ - وتسلم السلطات الايرانية بأهمية تعمير القطاع الفرعي للنقل الجوي وتطويره ، نظرا لعدم وجود بدائل فعلية عن السفر جوا عبر المسافات الطويلة . ورغم ذلك لم يجر بعد تعمير مرافق النقل الجوي أو تحديثها أو تطويرها الى مستوى مناسب . وتسهيلا لتنفيذ عمليات التحديث تلك يتعين توفير مدخلات أجنبية ضخمة .

٢ - الموانئ والإنقاذ البحري

٩٩ - كانت الموانئ والنقل البحري هدفين رئيسيين خلال سني الحرب ؛ وهما الآن عنصران رئيسيان في انتعاش البلد وتوسعه . وقد كرست السلطات الايرانية جهودا ونفقات سخية لعمليات الإصلاح العاجلة التي تعين تكرارها مرارا ، ثم أعقبت ذلك بعمليات الترميم وإحلال المنشآت والمقتنيات ، ويحتاج العمل الذي لا يزال يتعين إنجازه الى فترة مديدة من الوقت من أجل استكماله .

١٠٠ - ووفقا للمعلومات التي قدمت الى البعثة ، يجري على قدم وساق إصلاح الحمولة الطنية للنقل البحري أو إحلالها . وقد بلغت قيمة الخسائر في الحمولة الطنية لسفن البضائع الجافة (١٧ سفينة خسارة كاملة ، و ١٨ سفينة مصابة بأضرار) ٣٠١ من ملايين الدولارات كما تمت استعادة الحمولة الطنية لسفن النفط ، بتكلفة بلغت ٤٩٨ مليون دولار .

١٠١ - ويحتاج تعمير موانئ النفط الى مصروفات إصلاح ضخمة . وتتضمن عمليات الترميم الجارية مشروعا قيمته ٢٣٥ مليون دولار لجزيرة خرج . وفي فترة السنوات الخمس التي تلت وقف إطلاق النار كانت عملية تعمير الموانئ التجارية مُنصبَّة على تعمير ميناء خرمشهر ، وإصلاح ميناء بندر خومي ، بالإضافة الى تطهير الانقاض من قاع ميناءي عبدان وخرمشهر . كذلك ، انفق مبلغ ٥٧ مليون دولار على عمليات تطهير وتعميق ميناء بهمانشير .

١٠٢ - وخلال سنوات الحرب استمرت عمليات التشييد في بناء بندر عباس الرئيسي مما أدى الى زيادة الطاقة العامة للموانئ الايرانية الى المستوى اللازم تقريبا لاقتصاد اليوم . لكن تعمير ميناءي عبدان وخرمشهر ، المقرر ان تتكلف مرحلته العاجلة ما يعادل ٤٦٨ ٢ مليون دولار ، مطلوب بشدة من أجل تحسين التوازن الجغرافي لموقع الموانئ ؛ وضمان التدفق السلس للحركة أثناء فترات الذروة ؛ والوفاء باحتياجات التوسع الاقتصادي في المستقبل خاصة في خوزستان . كذلك ، تقدر الحكومة أنها تحتاج الى ٣٠٠ مليون دولار اضافية لاستكمال عمليات التطهير والتعميق في ميناء بهامنشير .

١٠٣ - ويتحتم اعادة فتح شط العرب كأولوية ، تسبق أي مشروع لتعمير ميناءي عبادان وخرمشهر . وهذا النهر يخدم ميناءي عبدان وخرمشهر الايرانيين فضلا عن ميناء البصرة العراقي . وقد افيد بوجود عدد لا يحصى من القذائف والقنابل غير المنفجرة التي اطلقت أثناء الحرب واستقرت في قاع النهر ؛ وأن كثيرا من السفن اصطدم بها وغرق ؛ وأن هناك كما ضخما من الغرين مترسبا في القناة التي يجب تطهيرها دوريا . وتشير الخريطة ٣ الى المناطق التقريبية التي يوجد فيها حطام لسفن وصنادل يمكن رؤيتها من الشاطئ الايراني . ووفقا للتقديرات الاولية للحكومة ، تحتاج أعمال تطهير وتعميق المجرى المائي الى تكلفة قدرها ٨٠٠ ١ مليون دولار .

١٠٤ - وفي سياق المناقشة ، فهم الفريق أنه بمجرد التوصل الى اتفاق سياسي بشأن اعادة افتتاح المجرى المائي سيلزم الحصول على المساعدة الدولية الضرورية من أجل :

(أ) التخفيف من العبء المالي الفادح للتعمير ؛

(ب) توفير المعدات والاجهزة المتخصصة المطلوبة بشدة ، والافراد المتخصصين الذين توجد حاجة ماسة اليهم ، من مصادر أجنبية ، وهو ما لا يمكن أن تحصل عليه جمهورية ايران الاسلامية الآن من جراء القيود المفروضة على التصدير ؛

(ج) تطهير الحطام والذخائر غير المنفجرة من المجرى المائي ، التي تتطلب أحدث المتاح من التكنولوجيا ؛

(د) تطهير أنواع الحطام الخطيرة من الخليج الفارسي ، التي تحتاج الى معدات ثقيلة خاصة .

١٠٥ - ورغم ثبوت كفاءة ودراية السلطات والافراد في ايران ، لا بد أن تتوفر تلك المساعدة من المجتمع الدولي ، إذا ما أريد انجاز جميع عمليات التعمير خلال فترة زمنية معقولة .

دال - الصناعة

١ - الصناعة الثقيلة

١٠٦ - يضم هذا القطاع الاقتصادي صناعات الحديد والصلب والالومنيوم ، بما فيها المرافق الرئيسية لتشكيل المعادن ، والصناعة التحويلية الثقيلة في جمهورية إيران الاسلامية . ويقع القسم الاكبر من هذه المنشآت الصناعية في جنوب البلاد على مسافة قريبة نسبيا من موانئ الخليج الفارسي الرئيسية والمصادر المهمة للمواد الخام . وقد دمر كثير من المصانع أثناء الصراع إما نتيجة لاحتلال العدو لها أو نتيجة للغارات الجوية وقصف المدفعية المتكرر .

١٠٧ - ووفقا لتقديرات الحكومة ، تبلغ قيمة الاضرار المباشرة التي لحقت بقطاع الصناعة الثقيلة حوالي ٠٣٩ ٢٠١ مليون ريال . ورغم أن البعثة لم تكن في وضع يسمح لها بالتحقق من هذا الرقم الاجمالي ، فقد أجرت عمليات تفتيش موقعي في ١٢ منشأة صناعية رئيسية ، دللت على أن تقدير الاضرار في حالة المصانع التي تفقدتها كان دقيقا الى حد معقول .

١٠٨ - ومنذ اندلاع العمليات الحربية بلغت نفقات التعمير التي تكبدتها وزارة الصناعات الثقيلة حوالي ٩٥٢ ١ مليون دولار . وفي بعض الحالات تعرضت بعض المنشآت للتدمير عدة مرات على مدى زمن الصراع . فبعد كل هجوم كانت تجري اصلاحات فورية للمحافظة على تشغيل المنشأة في الاجل القصير .

١٠٩ - وقد خرجت اللجنة ، على أساس زيارات التفقد التي قامت بها لعينات تمثل المنشآت في قطاع الصناعة الثقيلة ، بانطباع مؤداه أن الاعباء القطاعية الرئيسية في هذه الصناعة تتمثل في امور ، من جملتها ، نقص التمويل الاستثماري ، والفجوات التكنولوجية ، والنقص في القوة العاملة المدربة تدريبا عاليا ، وفي بعض الاحيان ، نقص المواد الخام المحلية رخيصة التكلفة . ورغم التحسن الذي ألم بالامكانات الاستثمارية في أعقاب قرار الحكومة بتشجيع المشاركة الاجنبية في المشاريع

المشتركة ، ما زالت بعض المسائل مثل التكنولوجيات البالية ونقص القوى العاملة تحتاج الى تناول بأسلوب أشمل في الاجل الطويل .

١١٠ - ويتعين زيادة المام الموظفين التقنيين بالتكنولوجيات الحديثة في البلدان الاخرى عن طريق إيفاد جولات دراسية وبعثات قصيرة الاجل الى الخارج . كذلك يتعين مواصلة إعطاء أولوية لتعزيز المؤسسات التقنية الوطنية وإنشاء مزيد من المعاهد المهنية والادارية .

١١١ - ويرى الفريق أن تحسين معدلات استخدام المواد الخام المحلية وزيادة كفاءته قد يقتضي من الحكومة - ومعها القطاع الخاص - إعادة الحياة الى المناجم المهمة للبوكسيت والالونيت والنيفلين بما تحتاجه من استثمارات ضرورية ، بغية الاقتصاد من الواردات المكلفة .

١١٢ - ومنذ نهاية الصراع ، يجتاز النشاط الصناعي لانتاج الفلزات نقلة كبيرة تتضمن التحول عن الملكية الحكومية . فالحكومة تشجع مشاركة القطاع الخاص الكاملة سواء الداخلي أو الوافد من الخارج . وأحد المجهودات الرئيسية التي يضطلع بها حاليا في مجال الخصخصة تتعلق بمصنع آراك للالومنيوم ، الذي ينتظر تدبير ثلثي حجم الاستثمار اللازم له من شركات أجنبية .

١١٣ - وفي أضيق المعاني ، يمكن اعتبار أن اعادة تاهيل الصناعة الثقيلة قد أُنجز . فمعدلات الانتاج في جميع مصانع الصلب والالومنيوم تقريبا ، التي أضيرت أثناء الصراع ، تزيد في الوقت الحاضر عما كانت عليه في عام ١٩٨٠ . وفي بعض الحالات ، كحالة انتاج الالومنيوم في مصنع آراك ، تخطى الانتاج السنوي في ١٩٨٨ طاقة ما قبل الحرب ، التي كانت تبلغ وقتها ٠٠٠ ٤٥ طن سنويا ، حيث شارف الانتاج ٠٠٠ ٧٥ طن سنويا . ويتوخى برنامج التعمير في المستقبل تحقيق زيادة أخرى في معدلات الانتاج تصل الى ٠٠٠ ١٣٠ طن سنويا لسد الاحتياجات المحلية تمشيا مع التوسع الاقتصادي الشامل .

١١٤ - وبالنسبة للمستقبل ، أعدت الحكومة برنامجا طموحا لتحديث صناعة الفلزات في ايران . لكن ذلك يتطلب جيلا آخر من المهندسين والمتخصصين ذوي الكفاءة العالية ، والمديرين والاداريين . ومن المهم أن يكون المجتمع الدولي على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة التقنية في شكل خدمات استشارية ذات تخصصات رفيعة ولآماد قصيرة ، ومساعدة السلطات الايرانية بتزويدها بالمشورة فيما يتعلق ببرامج البحث والتطوير ، وتحديد المطلوب من المعدات والتكنولوجيا .

٣ - الصناعة الخفيفة

١١٥ - يغطي قطاع الصناعة الخفيفة الذي يدخل ضمن اختصاص وزارة الصناعة ، تشكيلة متنوعة من القطاعات الصناعية الفرعية ، ويتضمن مجالات ، من جملتها ، الاغذية والجلود والمنسوجات والورق والكيماويات والالكترونيات والطباعة والخدمات الصناعية . وتمثل هذه الصناعة ذات الحجم الصغير والمتوسط والكبير معا حوالي ٨٠ في المائة من النشاط الصناعي في ايران .

١١٦ - وعن طريق مجموعة مختارة من الزيارات الموقعية ، لاحظت البعثة الاضرار الفادحة التي أصابت القطاع الصناعي . وبلغ الضرر أقصاه في المحافظات الغربية الخمس التي كانت ميدانا لمعارك أرضية طاحنة . وفي الوقت الحاضر لا يرى من بقايا أغلب الصناعات المدمرة سوى أكوام من الانقاض وأسياخ الصلب الصدئة . وخارج منطقة القتال المباشر كانت درجة الدمار التي لحقت بالمنشآت الصناعية أخف وطأة على وجه العموم ، رغم تعرض بعضها لخسائر جسيمة من جراء القصف الجوي .

١١٧ - ومما لاحظته البعثة أيضا أن معظم الوحدات الصناعية عادت ، على الاقل من حيث الظاهر ، الى ما يبدو أنه حالة التشغيل العادي . غير أن الآثار المادية للضرر بادية للعيان في كل مكان ، ولا يزال عدد من المصانع يعاني من نقص قطع الغيار ولا يتوفر له إلا القليل من تسهيلات الصناعة وخدمات الدعم نتيجة للطابع المؤقت الذي شاب عمليات التعمير والصيانة .

١١٨ - وبوجه عام ، اضطلع على الصعيد المحلي بمسؤولية تعمير الوحدات الانتاجية الصغيرة ، أما الوحدات المتوسطة الحجم والكبيرة الحجم فكانت العمليات المتصلة بها تدار من طهران . وفيما يتعلق بالمخصصات المالية الحكومية لأغراض التعمير ، استمر إيلاء الأولوية للمنتجات الاستراتيجية مثل ، الاغذية ومواد البناء . وعلى صعيد المنشآة ، أعطيت أعلى أولوية للإصلاح الفوري للمعدات الانتاجية ذات الاهمية القصوى بقصد الإبقاء على عمليات الانتاج الاساسية . أما عمليات تشغيل المنشآت التكميلية ، كورش الصيانة والاصلاح والمولدات الاحتياطية ومعدات تأمين السلامة ، والمباني الادارية ، التي تكفل تحقيق ناتج صناعي يمكن التعويل عليه ، فلم يتم تناولها بعد .

١١٩ - وفي الوقت الحاضر ، يملك القطاع الخاص حوالي ٨٠ في المائة من قطاع الصناعة الخفيفة ، نتيجة لسياسة الخصخصة التي بدأت الحكومة اتباعها في فترة ما بعد

الحرب ، وأسفرت عن زيادة مطردة سريعة في حصة القطاع الخاص . كذلك تعتبر مبادرات القطاع الخاص عنصرا مهيمنا في عمليات التعمير . واستطاعت مصانع كبيرة أن تدبر من مواردها الخاصة تكاليف برامجها للتعمير دون أي مساعدة حكومية . غير أن معظم الوحدات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم الواقعة في المقاطعات المتضررة استفادت من الحوافز المادية التي وفرتها الحكومة .

١٣٠ - ولاحظت البعثة أن المشاريع الخاصة تستجيب بصورة ايجابية لنداء الحكومة ببذل مبادرات صناعية جديدة في المقاطعات المتضررة بالحرب ، وبالخصوص في المجمعات الصناعية في عبدان - خرمشهر التي أقيمت فيها بنجاح صناعات رائدة في مجالات تجهيز اللحوم ومسحوق الاسماك ، والانابيب البلاستيك والمنسوجات .

١٣١ - وباستثناء المناطق التي جرت فيها معارك أرضية ، عاد معظم الحرفيون الى الورش ، واستعادت تقريبا جميع الصناعات المتوسطة الحجم والكبيرة الحجم معدلاتها الانتاجية المتحققة في فترة ما قبل الحرب . ولم يبلغ عن وجود أي عمليات ذات شأن لإعادة توطين أي صناعة متوسطة الحجم أو كبيرة الحجم ، ولم يبلغ بوجود أي معوقات لعمليات التعمير وإعادة التاهيل لنقص في القوة العاملة . وعلى المستوى الاداري ترتب على عدم الالمام بالتكنولوجيا الحديثة بعض الاثر العكسي ، غير أن القدرة على التحايل على المشاكل وتطوير المهارات الميكانيكية بلغت مستويات تثير الاعجاب .

١٣٢ - ومع أن التعمير وإعادة التاهيل وصل بمستويات الانتاج إلى ما كانت عليه قبل الحرب ، فإن الوضع برمته أبعد تماما عن اثارة مشاعر الرضا . فنقص الاموال ، وبخاصة المكونات من العملة الاجنبية ، يؤدي في معظم الاحوال الى توقف عمليات اصلاح خطوط الانتاج عند الحدود الدنيا لا أكثر . ونتيجة لذلك تحرم مصانع رئيسية عديدة ، مثلا ، من وجود مولدات اضافية أو مرافق للصيانة السليمة أو من مخزون كاف من قطع الغيار . وبغية تحسين هذه الحالة ، وتامينا لعدم توقف العمل نتيجة لأوجه النقص تلك ، لا بد من استثمار مبالغ كبيرة من العملات الاجنبية . ووفقا للتقديرات الحكومية تحتاج عملية التعمير خلال الخطة الخمسية الراهنة الى نفقات بالعملات الاجنبية قيمتها ٩٠٠ ٣ مليون دولار تقريبا .

١٣٣ - وترى البعثة أن المجتمع الدولي يمكن أن يقوم بدور رئيسي في توفير المساعدة المالية والتقنية اللازمة لاتمام عملية التعمير وإعادة التاهيل . فعلى مدى يتجاوز عشر سنوات ، اختلت عملية نقل التكنولوجيا خللا خطيرا . وفي حالات كثيرة ، كان تركيز

الصناعة ينصب على الابقاء على استمرارية الحد الادنى للعملية الانتاجية ، بدلا من تجريب الابتكارات التكنولوجية . ويمكن أن تدعى وكالات الامم المتحدة الى تسهيل عملية الاتصال بين الصناعة الايرانية وحائزي التكنولوجيات ذات الصلة في الخارج .

هاء - الزراعة والري

١٣٤ - يضم الاطار المؤسسي المتصل بالقطاع الزراعي ما يلي : (أ) وزارة الزراعة ، وهي مسؤولة عن انتاج المحاصيل وري المزارع ، وعن أنشطة زراعية أخرى ؛ (ب) وزارة الطاقة (تجميع مياه الري وحملها) ؛ (ج) وزارة "جهاد" التعمير (الغابات والمراعي ومصائد الاسماك) .

١٣٥ - وتفيد الحكومة بأن القطاع الزراعي أصيب بخسائر مباشرة تبلغ في جملتها ما يعادل ٥٢٣ ٧ مليون دولار ، وأنها أنفقت على تعميره حتى الآن مبلغ ٦٧٤ مليون دولار . كما تقدر تكلفة المرحلة الحالية من خطة التنمية الخمسية الراهنة بمبلغ ٨٠٠ ٧ مليون دولار . وقد تحمل قطاع الفلاحة الفرعي ٨٠ في المائة من الخسائر المباشرة المقدرة .

١٣٦ - وتمنح الحكومة أولوية عليا لاصلاح الاراضي الزراعية التي خرّبت نتيجة للحرب عن طريق تسوية الارض ، وإعادة تشغيل شبكات الري وتوفير المعدات الزراعية والماشية للمزارعين الذين أعيد توطينهم . ويأتي كأولوية ثانية مجهودات إعادة زراعة أشجار النخيل والبساتين المُخرّبة وتعمير الصناعات الزراعية ، وإعادة زراعة الغابات واصلاح المراعي .

١٣٧ - وفي المحافظات الثلاثة الأشد تضررا ، وهي خوزستان وعيلام وبختران ، يتضمن تعمير قطاع الفلاحة الفرعي ، تسوية وتدريج التربة في حوالي ٠٠٠ ٢٥١ هكتار في أراضي الزراعات المروية ، وتسوية حوالي ٧٠٠ ٥٣ هكتار في أراضي الزراعة البعلية . وتحتاج مناطق الزراعات المروية أيضا الى تعمير شبكات للري مجموع أطوالها ٥٠٠ ٨ كيلومتر من قنوات التوزيع و ٠٠٠ ٦٠ كيلومتر من قنوات الصرف . ويتعين كذلك تعمير حوالي ٣٠٠ ١ كيلومتر أخرى من قنوات الري التقليدية . وباستخدام اسطول ضخم من المعدات الثقيلة لتقليب التربة ، أمكن بالفعل انجاز نصف هذه المهام تقريبا . ومن المقرر أن تستكمل الاعمال المتبقية ، رهنا بتوفر مصادر العملات الاجنبية لاحلال معظم المعدات البالية وشراء قطع الغيار ، قبل انتهاء الخطة الخمسية الثانية للفترة التي تنتهي في سنة ١٩٩٩ .

١٢٨ - وتحتاج المناطق التي ترفع اليها مياه الري الى تعمير ٤٧ محطة ضخ كبيرة و ٣٠٠ محطة ضخ صغيرة ، و ٣٥٨ بئرا انبوبية عميقة وحوالي ٢٠٠ بئر انبوبية متوسطة العمق . وباستثناء الآبار الانبوبية العميقة ، التي أصلح ٧٥ في المائة منها ، لم يحرز حتى الآن سوى تقدم طفيف في تعمير الوحدات المتبقية ، ومرجع ذلك هو قيود الموارد .

١٢٩ - ويحتاج الضرر الذي لحق بالقطاع الفرعي للموارد المائية ، التابع لوزارة الطاقة ، الى تعمير ١٢٦ من قناطر التحويل ، و ٢٤٣ من محطات الضخ والآبار الانبوبية للري برفع المياه ، وحوالي ٧٠٠ ١ كيلومتر من القنوات الرئيسية والاعمال التكميلية ، مثل الطرق الفرعية ومخيمات أعمال البناء والمحطات الهيدرومترية . وتقدر نسبة التقدم العام المحرز في تعمير الأعمال المصابة باضرار بحوالي ٣٠ في المائة ، ومن المقرر أن تستكمل باقي الأعمال ، رهنا بتوفر الموارد ، بحلول نهاية فترة الخطة الخمسية الثانية .

١٣٠ - وجرى حتى الآن توريد حوالي ١٨ في المائة من آلات المزارع مثل وحدات الجرارات قوة ٦٥ حصانا ولوازمها للمزارعين الذين أُعيد توطينهم . والمقرر أن ينتهي توريد الآلات الباقية قبل نهاية عام ١٩٩٩ ، رهنا بتيسر الموارد .

١٣١ - وقد دمر الصراع أكثر من ثلاثة ملايين شجرة نخيل و ٠٠٠ ٥ هكتار من البساتين ، أُعيد غرس ١٥ إلى ٣٠ في المائة منها فقط . ولم ينته العمل في تعمير المباني التي تدعم المزارع المتضررة ومجموع مساحتها حوالي ٠٠٠ ٦٣ متر مربع إلا بنسبة ٤٠ في المائة فقط . والمقرر أن ينتهي باقي العمل في عام ١٩٩٩ .

١٣٢ - وينتعش بسرعة إنتاج السكر في صناعتين زراعيتين رئيسيتين في منطقة الاهواز - ديزفول من محافظة خوزستان . وأُعيد هذا الإنتاج في منطقة هفت تابيه إلى نحو ٨٠ في المائة من طاقته الاصلية التي كانت تبلغ ٠٠٠ ١٠٠ طن سنويا ، بينما لم تسترد كارون سوى ٣٠ في المائة من قدرتها التي كانت تبلغ ٠٠٠ ٢٥٠ طن . واستؤنف العمل في الخطط التي كانت قد توقفت ، وهي إنشاء ٧ وحدات أخرى للصناعة الزراعية في المنطقة .

١٣٣ - وبسبب عدم توفر البيانات ، تعذر التأكد من مقدار التقدم في تعمير حوالي ٠٠٠ ١٣٠ هكتار من الغابات الطبيعية و ٠٠٠ ٧٥٣ هكتار من الاراضي الرعوية في منطقة الحرب ، وإصلاح الضرر في قطاع فرعي هو صيد الاسماك .

١٣٤ - ويشمل الاثر البيئي الذي تركه الصراع في القطاع الزراعي (أ) الآثار السلبية في خصوبة الارض بسبب إزالة التربة السطحية ، وانضغاط الاراضي الزراعية وفيضانها ؛ (ب) وتشبع الاراضي بالمياه وملوحتها بسبب تسرب الماء المالح إلى الارض الزراعية ، وتغير نظام انسياب النهر ، والتوقف عن تركيب شبكات الصرف ؛ (ج) تلوث التربة والمياه الذي أبلغت عنه الحكومة بسبب المواد السمية الآتية من الاسلحة الكيميائية والبيولوجية . وتلزم دراسات شاملة لتقييم طبيعة ونطاق الضرر الذي أصاب البيئة من الحرب ، ووضع إجراءات للعلاج . ولاحظت البعثة أن القيد المادي الذي فرضه وجود حقول الغام غير معروفة قد يؤخر تعمير حوالي ٢٠ في المائة من الارض لزراعية المصابة .

١٣٥ - والقيود الرئيسية التي تواجه استكمال برنامج التعمير هي : (أ) ضالة الموارد من النقد الاجنبي لمواجهة تكاليف استيراد المعدات وقطع الغيار ومواد البناء ؛ (ب) ونقص القوة العاملة الماهرة ومرافق الدعم .

١٣٦ - والحاجات المعلنة إلى المساعدة الخارجية تتألف أساسا من موارد النقد الاجنبي اللازمة لشراء (أ) معدات نقل التربة مثل المكاشط والجرافات والمصنّفات والحاملات وقطع غيارها ؛ (ب) ما تحتاجه الهندسة الميدانية من معدات ومواد البناء لعمليات مثل حفر الآبار وشق القنوات ومحطات الضخ ، والصلب والاسمنت وغير ذلك ؛ (ج) آلات المزارع وأدواتها ، بقدرة يقارب مجموعها ٠٠٠ ٢٥٠ حصان .

١٣٧ - وأعجبت البعثة بتقدم جهود التعمير ، وهي توصي بالإضافة إلى الحاجات المعلنة إلى المساعدة الخارجية بتقديم مساعدة فنية لتقييم الضرر المعلن الذي أصاب البيئة بسبب تشبع الاراضي الزراعية بالمياه وما نجم عن ذلك من ملوحة التربة .

واو - الطاقة الكهربائية

١٣٨ - ذكرت وزارة الطاقة أن المناطق الرئيسية التي تعرضت لخسارة في القطاع الكهربائي هي : (أ) محافظات الحدود التي دارت فيها الحرب وهي خوزستان وعيلام وبختران وكردستان التي شهدت أضرارا واسعة في شبكات توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها ؛ (ب) شبكة النقل ومحطات التوليد الرئيسية في مناطق أخرى كانت مستهدفة من البلد بقصد تعطيل الإمدادات الوطنية من الطاقة .

١٣٩ - وكان واضحا من زيارات البعثة لمواقع خوزستان أنه ما زالت تلزم أعمال تعمير كثيرة في شبكة التوزيع (مقدارها ٧٠ في المائة حسب تقدير سلطة الكهرباء المحلية لمدة سنتين) ، رغم الجهود الكبيرة التي بذلت لاستمرار تزويد المستهلكين بالإمدادات الكهربائية بالاستعانة بتركيب مولدات الديزل المؤقتة . وتعمل حاليا محطات فرعية بدون معدات سليمة تحميها . وتم ثلثا أعمال التعمير باستخدام مواد محولة من مشاريع إنمائية في مناطق أخرى ، وجرى تعمير ١٠ في المائة من الشبكة بشكل مؤقت فقط . كما قدرت قيمة المواد وقطع الغيار المدمرة قبل توزيعها في خرمشهر بمبلغ ١٠٠ ١٢ مليون ريال .

١٤٠ - وفي عيلام وبختران وكردستان ، دمرت عدة وحدات ديزل صغيرة لتوليد الطاقة مجموع قدرتها ١٣٨ مليون واط في شبكات متفرقة . وبدلا من استبدالها ، ركبت هيئة الطاقة المحلية شبكات تصل هذه المناطق بالشبكة الرئيسية المترابطة لنقل الطاقة . كما نزل ضرر كبير بشبكة التوزيع : فما زال ٧٠ في المائة من أعمال التعمير لازما لمدة عامين . أما في منطقة ازربيجان الغربية التي عانت ضررا أقل فهي تحتاج إلى أعمال التعمير بمقدار ٨٠ في المائة .

١٤١ - وقد أصاب الضرر معظم المحطات الفرعية الرئيسية لشبكة النقل خلال الحرب ، وأحدث ذلك خللا في إمداد المدن الرئيسية بالطاقة : فقد أمكن إصلاح ٥٠ في المائة من الضرر الذي أحدثته الحرب ، لكن ٩٠ في المائة من المنشآت المصلحة أعطبت مرة أخرى في الهجمات اللاحقة . وانتهى حاليا نحو ٥٠ في المائة من أعمال التعمير المادية : أما العمل الباقي فسوف يحتاج مبدئيا إلى عامين لاستكماله ، ولكن قد يستغرق أكثر من ذلك بسبب القيود المالية .

١٤٢ - وذكرت السلطات الرسمية أن ست محطات للطاقة الحرارية ومحطتين للطاقة الكهرمائية شهدت أضرارا خلال الحرب : وقد اعيد تشغيلها جميعا ، ولكن كثيرا ما حدث أن أدت الإصلاحات المؤقتة إلى تشغيلها بشكل غير مطمئن . وحاليا تبلغ قدرة التوليد في الشبكة المترابطة الرئيسية ٠١٧ ١١ ميغاواط بعد مضاعفتها استجابة لتزايد الطلب بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٨ . فبينما كانت الكهرباء لا تصل إلاّ إلى ٨٠٠ ٧ قرية في عام ١٩٨٠ ارتفع الرقم إلى ٠٠٠ ٣٤ قرية عام ١٩٩٠ ، وهذا يعني أن أكثر من ٦٥ في المائة من سكان الريف تصلهم الكهرباء .

١٤٣ - أما الطاقة النووية فعلمت البعثة أن العمل كان جاريا في بناء وحدتين قدرة كل منهما ١ ٣٠٠ ميغاواط (انتهى ٦٥ من العمل في أحدها و ٦٠ في المائة في الأخرى) عند بداية الصراع . وقد أصابهما ضرر بليغ . ولم يسلم من ذلك المفاعل النووي ولا الوقود النووي .

١٤٤ - وكانت سياسة الحكومة أثناء الحرب هي التركيز على سرعة ترميم المنشآت المتضررة ، وتحقق ذلك كلية باستخدام الموارد الموجودة محليا . وعند انتهاء الصراع وضعت أهدافا مباشرة هي : (أ) إعادة محطات الطاقة المتضررة إلى قدرتها الإنتاجية ؛ (ب) ضمان قدرة شبكات الإرسال الرئيسية على مواجهة الحاجات من الطاقة في أنحاء البلد ؛ (ج) إعادة شبكات الإمداد الكهربائية في المحافظات المتضررة من الحرب إلى سابق قدرتها . أما أهداف الحكومة الطويلة الأجل فهي : (أ) الإنتهاء من التعمير المستمر للمنشآت المتضررة ؛ (ب) تنفيذ خطط التنمية الموضوعة قبل الحرب للإنتاج والإرسال والتوزيع ؛ (ج) تغذية مخزونات المواد اللازمة للتأكد من عدم تعطيل الشبكة الكهربائية . وكانت القيود التي ووجهت للوفاء بهذه الأهداف هي التأخيرات الزمنية في طلب شراء المعدات من الخارج ، مع نقص النقد الأجنبي اللازم لشرائها .

١٤٥ - ورغم تحسن الحالة كثيرا منذ انتهاء الصراع ، ما زال انقطاع الكهرباء متكررا . وللتغلب على هذه المشاكل ، أُشير إلى أن الوزارة منحت عقودا لبناء قدرة أخرى للتوليد قدرها ٠٠٠ ٩ ميغاواط ، وتوسيع ما يتصل بذلك من منشآت الإرسال . ومرة أخرى حاولت الوزارة النهوض بالخدمات فوافقت من حيث المبدأ على أن تحيل إلى القطاع الخاص تشغيل شبكات الكهرباء الإقليمية ومحطات توليد الكهرباء .

١٤٦ - وأشارت الوزارة إلى لزوم المساعدة الدولية ، خصوصا لشراء أحدث المعدات من أجل رفع الشبكة الكهربائية إلى المستوى الذي كان يمكن الوصول إليه لو لم يضر الصراع بالتنمية العادية للبلد . كما تلزم كثيرا مساعدة في مجالات تتعلق بالإدارة والتخطيط وتصميم شبكات الطاقة ، فضلا عن تحديث التكنولوجيا ، بما في ذلك تعمير السدود وشبكات التحكم العصرية .

زاي - المواصلات السلكية واللاسلكية والإذاعة

١٤٧ - تشير تقديرات الضرر المادي الذي أصاب قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية خلال الصراع إلى أن ١٠٧ مبان و ٠٠٠ ٩ كيلومتر من الكابلات الأرضية وأكثر من ٠٠٠ ٥ خط

تليفوني قد أصيبت بأضرار جزئية على الاقل . وقدرت مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية الإيرانية قيمة الاصول المتضررة بما لا يقل عن ٠٠٠ ١١٥ مليون ريال .

١٤٨ - ويمكن تصنيف الضرر الملحوظ إلى فئتين رئيسيتين هما : الضرر الكامل الذي أصاب مناطق احتلتها قوات العدو ، مع أضرار أقل نسبيا أصابت مناطق خارج مسرح الحرب كانت فيها الهجمات الجوية والارضية وهجمات المدفعية متقطعة . ومن الواضح أن أبراج الاتصالات كانت أهدافا ملحوظة جدا ، ومن ثم يمكن بسهولة تحديد منشآت السنترال والميكروويف . على أن المنشآت المستهدفة في داخل البلد لم يصبها عموما ضرر جسيم .

١٤٩ - أما أعمال التعمير فتعتقد البعثة أن العمل انتهى في معظم أعمال تعمير الخدمات الاساسية . والاعمال الرئيسية المعلقة هي عبارة عن منشأة رئيسية في خرمشهر ، ومنشآت لشبكات الكابلات الارضية ، وإقامة خدمات إضافية للهاتف في مقاطعات الحدود ، واستكمال بعض أشغال الميكروويف .

١٥٠ - كما علمت البعثة أن الوزارة تعكف حاليا على تنفيذ خطة خمسية للتعمير مع التنمية ، بهدف توسيع وتحديث شبكات الاتصالات بشكل يتجاوز التعمير العادي . وتركز الخطة على محافظات الحدود ، وهي تشمل إصلاح وتعمير الاصول المتضررة ، والتوسيعات التي كانت ستحدث خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٨ لو كانت الاحوال عادية . وخصص ما مجموعه ٠٠٠ ١٣٩ مليون ريال للانتهاء من أهداف الخطة . ولا تفصل خطة البعثة أعمال التعمير عن أهداف التنمية . فلم تستطع البعثة الحصول على هذه البيانات .

١٥١ - أما الضرر الذي أصاب منشآت الإذاعة ، فعلمت البعثة أن الحرب أدت إلى تدمير أجهزة إرسال كثيرة عالية الطاقة خاصة بالموجة المتوسطة ، وتدمير أجهزة إرسال الإذاعة بتضمين التردد (FM) ، وتدمير مباني واستديوهات التليفزيون . والمقدر أن يكلف استبدالها ٠٠٠ ١٩ مليون ريال .

١٥٢ - ولاحظت البعثة اتجاها عاما في عملية التعمير هو استبدال معدات الإذاعة بعناصر أقوى ومتقدمة تكنولوجيا أكثر . كما أن تقليل خطر الضرر مستقبلا استدعى حاليا وضع المحطات الجديدة في مخابئ من الاسمنت المسلح السميك . وزاد هذا من تكاليف التعمير .

١٥٣ - وأعجبت البعثة بمستوى أعمال التعمير في قطاع الاتصالات والإذاعة ولا يحتاج المستوى الفني للعاملين الإيرانيين أية مساعدة من الخارج باستثناء العمل المتعلق بتركيب أجهزة الإرسال والهوائيات وتجهيزها للخدمة . ونفذت هيئة إذاعة جمهورية إيران الإسلامية حتى الآن جميع هذه المهام بالاستعانة بموظفيها وحدهم . ومع ذلك أدت زيادة عدد المشاريع اللازم تنفيذها ونقص المهندسين من ذوي التدرب الكافي إلى مشاكل حادة تواجه حاليا تجهيز بعض محطات الإرسال للعمل . وأحيانا تضطر هيئة الإذاعة الإيرانية إلى الاستعانة بخدمات مورّد معداتها ، وهذا يزيد عموما من التكاليف وبسبب تأخيرات .

حاء - التعليم

١٥٤ - أفيد أنّ ٣٠٠ ٩ قاعة صف من الصفوف الدراسية ، من أصل ٣٠٠ ٤٤ قاعة كانت قائمة قبل الحرب ، أصيبت بأضرار أو بالتدمير أثناء الحرب ، في المحافظات الخمس المتضررة بالحرب . وبالاضافة إلى ذلك ، أصيبت ٣٦٢ مدرسة تقع في محافظات أخرى بأضرار من جراء القذائف المسيّرة . وقد أخطر ما يناهز ٠٠٠ ٤٥٠ تلميذ من التلاميذ البالغ عددهم ١,٣٥ مليون في المحافظات الخمس ، إلى الفرار إلى مناطق أخرى ، مما اقتضى الأخذ بنظام نوبتَي التدريس في مدارس مناطق اللجوء . كما ان هجرة المعلمين من المحافظات المتضررة بالحرب لا تزال مثار مشاكل خطيرة .

١٥٥ - وتولي الحكومة أولوية عليا لإعادة تعمير المدارس الابتدائية ولتوفير المعلمين للمحافظات المتأثرة بالحرب . وتقدّم السلطات حوافز لتشجيع الموظفين على العودة إلى مناطق المشقة ، التي تقل فيها المرافق وتكون مواقع مدارسها نائية . وذُكر ان هناك عدداً كافياً من المعلمين ، للتدريس في المدارس التي أعيد تعميرها .

١٥٦ - وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية ، أُعيد افتتاح ما يتجاوز ٥٠ في المائة (٤٣٣ ١) من المدارس التي لحقتها أضرار . وقد أُنجز ترميم ١٢ مركزاً من مراكز التدريب المهني ، بتكاليف بلغت ٠٠٠ ٣١ مليون ريال . ومن المقرر إنجاز الأشغال الجارية في ٣٧٠ مدرسة أخرى في حدود فترة الميزانية الحالية . واضطلع بنحو ٣٠ في المائة من مجموع أنشطة الترميم مؤسسات واتحادات شركات استثمار شتّى ، عملت إلى جانب الحكومة ، في حين ان التبرعات غطت اكثر النفقات (البالغة ٥٥٣ ١٠٣ مليون ريال الى الآن ، مع احتياجات متبقية تُقدر بمبلغ ٤٠٠ ١٤٦ مليون ريال) .

١٥٧ - وفي المناطق الريفية المخربة ، سيتعين تأخير مواعيد العودة الى المدارس إلى ان يعاد اقامة أحياء سكنية قابلة للاستمرار . ولهذا السبب ، لا يُحتمل أن تجري المراحل الاخيرة من برنامج ترميم المدارس بنفس السرعة التي كانت دارجة إلى الآن . ومن المحتمل ألاّ يُنجز حتى نهاية الفترة الاولى لخطة السنوات الخمس سوى ٦٠ الى ٧٠ بالمائة من أعمال إعادة البناء .

١٥٨ - والعقبة الرئيسية القائمة في سبيل اعادة الخدمات التعليمية هي الافتقار الى مواد البناء . ويزيد هذه الحالة تعقيدا ، في المناطق المخرّبة ، ضرورة تعويض الخدمات والهيكليات الاساسية ، بما في ذلك المرافق السكنية المناسبة . وقد أفادت السلطات أن المشكلة في المناطق المدمرة ليست مشكلة عدم كفاية العدد المطلوب من المعلمين ، بل هي الحاجة الكبرى الى إعمار مدني وريفي .

١٥٩ - وهناك ، على الصعيد الوطني ، افتقار الى معلمين ؛ والحاجة تدعو الى ٤٠ ألف معلم ابتدائي جديد في كل عام ، في حين لا يتخرج سنويا من معاهد المعلمين سوى ٢٥ ألف معلم ؛ ويقدر النقص في عدد المعلمين بالمدارس الثانوية بـ ١١٦ ألف معلم . وفي سبيل تخفيف الضغط عن برنامج الحكومة ، سُمح للقطاع الخاص بانشاء مؤسسات تعليمية لا تستهدف الربح ، على جميع المستويات .

١٦٠ - وفيما يتعلق بالمساعدات الدولية ، أعرب وزير التربية والتعليم عن اهتمامه بدعم ، قوامه الخبراء ، للاضطلاع بأنشطة "رسم خرائط المدارس" . ويرى أعضاء البعثة أيضا ، نظرا الى سياسة الحكومة المعلنة القائمة على استعراض وتعديل نظام التعليم والتدريب وفقا لاحتياجات البلد وبرنامج تنميته ، إنه قد يكون من المفيد توفر خبرة بشكل تحليل شامل للموارد البشرية . كما أنها تتوقع ، بالإضافة الى ذلك ، مشاكل نقص المعلمين ، ولا سيما في المدارس الريفية ، مع البدء ببرنامج اعادة التوطين .

١٦١ - وبالرغم من أن المعايير الحالية لتعمير المدارس هي معايير رفيعة المستوى ، فلا شك مطلقا في أن مدارس تعمل بنفس المستوى يمكن تشييدها بتكاليف أقل ، وذلك على سبيل المثال بتبسيط البُنى الاساسية أو الحد من أماكن التنقل الداخلية أو الاستغناء عنها كلية . وتقدّر تكاليف الوحدة المدرسية في المناطق كمعدل وسط لجميع أنواع المدارس ، بمبلغ يتراوح بين ٠٠٠ ٢٠٠ و ٠٠٠ ٣٠٠ ريال للمتر المربع (بأسعار عام ١٩٩٠) . والنقص الحالي في أماكن التعليم يبلغ الآن مستوى ١٦٠ ألف صفّ .

١٦٣ - ولم تتمكن البعثة من الحصول على تفاصيل عن الحالة المتصلة بمعاهد التعليم العالي .

طاء - التراث الثقافي

١٦٣ - تعرضت المواقع الاثرية والمباني والمتاحف ذات الاهمية الفذّة التي أبلغت عنها الحكومة ، لاضرار بالغة ، كانت في بعض الاحيان غير قابلة للإصلاح . وأتاحت الزيارات الميدانية ، مع أنها تأثرت بالضرورة بمضي الوقت ، التحقق من الضرر اللاحق بالمتاحف الوطنية الشهيرة وبمؤسسات التراث الوطني الرئيسية والمدن التاريخية الرئيسية والمباني والمواقع المتضررة من الحرب .

١٦٤ - فقد أصيبت الحفريات في أطلال شوش بضرر بالغ ، أصاب أيضا مركز البحوث الاثرية والمعروضات المخزونة داخلها . وقد دُمِّر ضريح النبي دانيال جزئيا ، في حين أن زينة الإيوان من المرايا قد تلفت . وفي شوغا زنبيل ، انهار جزء من الهيكل الخارجي للطابقين الاول والثاني من التكيّة . أما موقع حفط تبه فقد تضرر من حفر الخنادق وإقامة متاريس عسكرية دفاعية . وقد شملت الاضرار غير المباشرة التي لحقت بمنطقة شوش الاستيلاء غير المشروع على تحف من المواقع غير المحمية وعدم المضي في برامج حفظ الممتلكات الاثرية .

١٦٥ - وفي أصفهان ، تضررت ١٠ مساجد رئيسية ، و ٥ كتاتيب و ٣ بازارات رئيسية وما يتجاوز ٤٠ صرحا تاريخيا مدرجا في القائمة ، في حين أصاب الدمار الكلي أكثر من ١ ٠٠٠ منزل قديم . وفي عام ١٩٨٤ ، أصابت الصواريخ صحن الصلاة الجنوبي الشرقي في المسجد الجامع العتيق ، ولكن الترميم قد أُنجز الآن . ونُفّذت أعمال ترميم وإعادة بناء شتى لجامع آغا نور والبازار المتاخم له ، ومسجد السيد وحمام الوزير . ومع أن المباني الواقعة حول ميدان الإمام لم تتعرض لضرر مباشر ، فإنه يظن أن موجات الاهتزاز الناجمة عن انفجار قذيفة تسيارية كانت مسؤولة عن تساقط قطع القيشاني الخزفية حول ذروة قبة مسجد الإمام . وتوقفت أعمال الصيانة الجارية على المباني الاخرى لإتاحة المجال لتنفيذ أعمال الترميم .

١٦٦ - وقد أفيد أن هناك ما يناهز ٠٠٠ ١٥ دار سكنية ومبنى عام دمرت في مدينة ديزفول بما في ذلك أضرار غير قابلة للإصلاح لحقت بالنسيج الحضري للمباني التاريخية التي تشكل مركز المدينة . وأصيبت أيضا عدة منازل تاريخية ومبانٍ عامة بالدمار أو بأضرار في مدينة شوشتار القديمة .

١٦٧ - وقد أصيب خمسة متاحف في طهران وثلاثة في خوزستان ومتحف واحد في لورستان ، من أصل متاحف إيران الاربعين ، وذلك بدرجات متفاوته ، مع العلم أن متحف عبدان قد دمر تدميرا كاملا . وفي بعض متاحف طهران ، كالمتحف الوطني وقصر غوليستان ، ومتحف الفنون الوطنية ومتحف الزجاج والقيشاني ، أحدثت الانفجارات التي وقعت في جوارها أضرارا في التحف المعروضة وفي هيكلية المباني على السواء . وفي خوزستان ، أُنجزت عمليات ترميم مبنى متحف شوش ، في حين أن عملية إصلاح مجموعات التحف لا تزال جارية . وبالرغم من إجراء بعض عمليات الترميم في متحف حفط تبه ، فإن شبكة التهوية المعطوبة وبعض خزائن العرض لا بد من الاستعاضة عنها .

١٦٨ - وقد أعلنت السلطات الايرانية اولوياتها لإعادة تعمير وترميم التراث الثقافي المتضرر من الحرب على النحو التالي : إعادة نظر شاملة في المخططات والاهداف ؛ إقامة مؤسسة مناسبة ؛ توفير المناسب من الوسائل القانونية والمالية ؛ إعادة تاهيل القوى العاملة ؛ إعادة تاهيل وتحديث المرافق والتجهيزات ؛ إعادة تعمير وترميم وتاهيل المتضرر من المباني والمواقع والمتاحف والمجموعات . وتقدّر مؤسسة التراث الثقافي أن ما يناهز عُشر أعمال الترميم قد أنجز الى الآن . وبالقيم النقدية ، تقدّر هذه المؤسسة أن الحاجة تدعو الى ٠٠٠ ٣٧ مليون ريال للقيام بأعمال الترميم . وقد أُنفق الى الآن ما يناهز ٠٠٠ ٢٣ مليون ريال ، وهذا الرقم لا يشمل النفقات العامة أو خسائر القطاع الخاص . كما انه لا يشمل إسهام أفرقة المتطوعين ، التي أفيد انه جرى تنظيمها في جميع أنحاء البلاد لتامين حماية مواقع التراث .

١٦٩ - وفيما يتعلق بالمساعدات الخارجية ، تم الإعراب عن ضرورة التدريب - في الخارج وفي الموقع على السواء - لجيل جديد كامل على أعمال المحافظة على الممتلكات الثقافية وترميمها وتوثيقها ، فضلا عن تدريب أبنائه على مختلف فروع علم المتاحف . ولا بد من توفّر تكنولوجيا جديدة ، بما في ذلك بشكل خاص أجهزة التصوير المعياري للمسح البياني . وتدعو الحاجة أيضا الى البرامج الالكترونية الجاهزة لحصر المباني التاريخية ، كما تدعو الحاجة الى عمليات التبادل الثقافي والفكري مع المؤسسات الخارجية ، والاستفادة من المنشورات والمجلات المتخصصة .

١٧٠ - والمطلوب في مجال المساعدات التقنية ، هو تقديم المشورة الدولية في مجال أساليب حفظ الاحجار والبنى المشيدة بالآجر المقرمّد واللبن . كما أن المساعدة مطلوبة أيضا لإجراء دراسة للطواحين القديمة العاملة بقوة الماء وشبكة الري في شوشتار . وهناك مشروع مقترح لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي بشأن "تقديم المساعدة

لتدريب الموظفين وترميم المباني التاريخية" ، ينبغي تعديله بحيث ينصبّ تركيزه على تعزيز مختبر البحوث الوطنية في طهران . ومطلوب أيضا تمويل من خارج الميزانية لترميم مجموعة من المنازل التاريخية في أصفهان ، بغرض توسيع مرافق مدرسة الترميم القائمة .

١٧١ - وبالرغم من تخصيص كثير من الموارد البشرية لأنشطة الترميم ، ومن حماس وكفاءة الحرفيين التقليديين العاملين بإشراف خبراء من ذوي المواهب ، فإن من رأي البعثة أن عدة سنوات ستنقضي قبل إنجاز العمل اللازم .

ياء - الصحة

١٧٢ - دُمر أثناء النزاع ما مجموعه ١٠٢ من "المستوصفات الصحية" ، و ٨٤ مركزا صحيا ريفيا ، و ٨٠ مركزا صحيا في المدن ، و ١٢ مركزا صحيا في المحافظات أو في الأقضية . وبالإضافة إلى ذلك ، أصيبت بأضرار بالغة خمسة محاجر صحية ومراكز لمكافحة مرض السل ومستشفيات تحوي جميعا ٢ ٠٧٦ سريرا ، وهي تستدعي إعادة تعمير بالكامل . ويشمل التلف المعدات الطبية واللوازم الطبية والأدوية والسيارات .

١٧٣ - وفي الفترة من ١٩٨٣ الى ١٩٩٠ ، بلغ مجموع تكاليف إعادة بناء البنية الأساسية ٨٤٨ ٥٠ مليون ريال تكبدتها وزارة الصحة و ٠٠٠ ١٢ مليون ريال وقعت على عاتق غيرها من الهيئات والمؤسسات الحكومية . وتقدر تكاليف إعادة بناء الهيكلية الأساسية لقطاع الصحة للفترة الممتدة من عام ١٩٩١ إلى ١٩٩٣ بمبلغ ٤٥٤ ٢٩٥ مليون ريال . وقُدّرت الأضرار التي أصابت المرافق الصحية التابعة للقطاع غير الحكومي بما يناهز ٩٤٣ ١٥٦ مليون ريال ، مع العلم بأن من المتوقع أن تتجاوز تكاليف إعادة التعمير ما قدر من تكاليف الأضرار .

١٧٤ - وأصيبت المرافق الصحية ومرافق التعليم الطبي ، التي تقع أيضا في مجال مسؤولية وزارة الصحة ، بأضرار بالغة . فأصابت الأضرار ثلاث كليات طبية ، و ٣٧ مستشفى تعليميا و ١٧ مركزا تعليميا/بحثيا في المحافظات الخمس المتضررة من الحرب . وقد أُنجزت أعمال الترميم في عشر مستشفيات وعشرة مراكز تدريب في نهاية عام ١٩٩٠ .

١٧٥ - ونظرا لما يقع على عاتق هذه الوزارة من مسؤولية إضافية عن إمدادات المياه ومرافق الاصحاح في جميع القرى التي يسكنها ما يتجاوز ١٥٠ أسرة ، تكبّدت هذه

الوزارة تكاليف تناهز ٢٠٠ ٥ مليون ريال بسبب الاضرار التي لحقت بهذه المرافق . وقد افادت السلطات أن التكاليف الفعلية لاعمال الترميم المنجزة إلى الآن بلغت ٣٤٦ ٧ مليون ريال .

١٧٦ - وأحيطت البعثة علما بآخر دراسة احصائية أجريت ، وهي تبيّن أن ٠٠٠ ٥٩٣ مدني أصيبوا بعاهات جسدية أو عقلية نتيجة الحرب . وهذا الرقم يتجاوز بكثير التقديرات المؤقتة الواردة في تقرير البعثة الاول . وبالرغم من جهود الحكومة المبذولة لتخفيف وطأة هذه الإعاقات ، فإنه سيستحيل تغطية ما تستدعيه من احتياجات وتحقيق الاهداف الصحية المحددة في المحافظات المتضررة من الحرب بدون معونة دولية تُقدَّم للمساعدة في دعم النهوض ببرنامج مسّرع لإعادة التعمير والتاهيل . وسيتعين أن تراعي في البرنامج المشاكل البيئية التي تكاثرت نتيجة انقطاع تقديم الخدمات الصحية اثناء الصراع : أي تدمير شبكات المياه والإصحاح ، والتلوث الكيميائي للتربة ، وما تشكله الزيادة الخطيرة في الآفات والحشرات التي تهدد بخطرها الصحة العامة على حياة الناس . وقد ارتفعت نسبة الإصابة بأمراض التنفس الحادة والاسهال الحاد ارتفاعا سريعا ، مما أسفر عن زيادة في معدلات الامراض والوفيات .

١٧٧ - والحكومة مصممة على تامين إعادة تاهيل الخدمات الصحية المقطوعة في أقرب وقت ممكن وتشجيع عودة الاطباء وغيرهم من العاملين الصحيين الى مقاطعات الحدود . وهي تضع أملها في المساعدة الدولية لتامين المواد التالية على سبيل الضرورة القصوى : ٠٠٠ ٣ عربة للخدمات الميدانية ، و ٠٠٠ ١ سيارة إسعاف و ٣٠٠ مستوصف جاهز الصنع و ٣٠٠ مركز صحي جاهز الصنع و ٥ مستشفيات عامة جاهزة بسعة ٥٠٠ سرير ، وستكون إقامة مرفق محلي لإنتاج الوحدات الجاهزة أمرا بالغ الاهمية . والحكومة محتاجة أيضا الى مواد حديثة ومساعدة تقنية لرصد البيئة ، وهي كذلك بحاجة الى دعم في مجال البحث المتعلق بآثار النزاع على الصحة والبيئة .

١٧٨ - وترغب وزارة الصحة ، في الاجل المتوسط ، في الحصول على التكنولوجيا الحديثة في مجال الإعلام ومعدات التدريب الحديثة ومعدات ومفاعلات المختبرات ، بالإضافة الى مرافق التدريب للمعوقين ووسائل نقل إضافية . ويمكن للوزارة ، من خلال عملية نقل التكنولوجيا ، أن تقترب من هدفها بعيد المدى للاكتفاء الذاتي في إنتاج المعدات والمفاعلات والادوية . وفي هذه الاثناء ، تحتاج السلطات الإيرانية الى روابط مع المؤسسات الدولية التي توفر الخبرة في مجال إدارة الكوارث وعملية التعمير التي تتبعها .

سادسا - الاستنتاجات والنتائج الرئيسية

١٧٩ - إن احتياجات التعمير في جمهورية إيران الإسلامية بعد حرب دامت ثماني سنوات لا يمكن وصفها إلا بأنها احتياجات جوهرية عندما يضع في الحسبان الضرر المادي والعمراني الهائل الذي تعرّضت له قطاعات الإنتاج ، وتشريد عدد كبير من الناس ، والخسائر البشرية الفادحة من أموات ومعوقين بصفة دائمة ، والعواقب الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن تمويل التنمية لتلبية الاحتياجات العسكرية والامنية .

١٨٠ - وخلال السنوات الثلاث التي مرّت على اتفاق وقف إطلاق النار ، سجلت السلطات الإيرانية تقدما كبيرا في تحديد أولويات التعمير ، وحشد دعم الجمهور الواسع والشامل من حيث الاهداف المرجوة ، وإعادة تدفق أنشطة الإنتاج الاساسية لتستأنف مسيرة النمو الاقتصادي . ورغم انه تم إصلاح معظم الاضرار المادية الناجمة عن الاعمال الحربية في قطاعات الإنتاج ، فسيقتضي الأمر سنوات عديدة للتغلّب على الضرر الشامل الذي لحق بالبيئة ، والهياكل الاساسية ، والخدمات والمؤسسات الاجتماعية في المقاطعات المتضررة .

١٨١ - ويجري الآن استعراض منتصف المدة للتقدّم المحرز بموجب الخطة الخمسية ، ومع أن النتائج الكاملة لهذا الاستعراض غير متوافرة بعد ، إلا أن السلطات أعربت عن ارتياحها العام بشأن وتيرة التنفيذ ، ولا سيما فيما يتصل بإنجاز الاهداف الرئيسية . وقد قام النمو في السنوات الاخيرة أساسا على حشد الموارد المحلية . وأدّت إصلاحات سياسات الاقتصاد الكلي الى تمكين النظام المالي من الحصول على المدخرات المحلية وشجعت توسع الانشطة الانتاجية التي يقوم بها القطاع الخاص . وفي نفس الوقت ، سمح أداء الحكومة المالية المحسّن بزيادة تخصيص الاموال لتكوين رأس المال الثابت في الوقت الذي انخفض فيه عجز الميزانية .

١٨٢ - وهناك اجماع داخل الحكومة على انه في الوقت الحاضر توجد ثلاث عقبات رئيسية أمام زيادة التنفيذ الناجح للخطة وإنجاز أهدافها الاساسية ، وهي : (أ) نقص النقد الاجنبي ؛ و (ب) نقص الموظفين الفنيين والمهنيين ؛ و (ج) اختناقات النقل ، فضلا عن أن استعراض عمل القطاعات الذي قامت به البعثة يشير الى الحاجة الى إجراء تحديث جوهري للتكنولوجيا القائمة ونقل التكنولوجيا الجديدة .

١٨٣ - وتتوقع الخطة الخمسية الحصول على نحو ٠٠٠ ٢٧ مليون دولار من مصادر أجنبية لتنفيذ مشروعات جديدة محددة ، وهي تشكّل إضافة الى الاستثمارات القائمة حاليا في إطار خطة التنمية الراهنة . وتجدر الإشارة الى أن الاخيرة تمثل بشكل كبير مشروعات كانت في أثناء الثمانينات في مراحل مختلفة من التصميم أو التنفيذ ولكن كان لا بد من تأجيلها بسبب الحرب . وسيجري الحصول على ٠٠٠ ١٠ مليون دولار من الاموال الجديدة عن طريق ترتيبات إعادة الشراء المخصصة أساسا للانشطة القائمة على الموارد المعدة لاستخدام تكنولوجيا جديدة والتمكن من دخول أسواق تصدير جديدة . وسيخصص المبلغ المتبقي لمشروعات في قطاع الصناعة ، والزراعة ، والنفط والبتروكيماويات . وستكون هذه الانشطة موجهة نحو تقليص الواردات وزيادة الصادرات للتخفيف من حدة مشكلات خدمات الديون . ووفقا لما سبق ذكره ، تسعى الحكومة كذلك جاهدة الى تشجيع الاستثمارات الاجنبية ولا سيما في إطار المشاريع المشتركة .

١٨٤ - ورغم أن البعثة لم تتمكن إلا من إجراء مسح موجز للتقدم المحرز في مجال تنفيذ هذه المقترحات ، فقد أبلغت بأن وتيرة إكمال الترتيبات الضرورية كانت بطيئة أكثر مما كان متوقعا ، ولكن من المنتظر أن يتحسن هذا الامر بسرعة . ويجري الآن التفاوض بشأن عدد من المشروعات الهامة مع احتمال الحصول على استثمارات مبكرة . وأحد الامثلة المذكورة هو معمل الومنيوم كبير سيجري تمويل قسط كبير منه من جانب مستثمرين أوربيين ، ويخصص جزء كبير منه لاغراض التصدير .

١٨٥ - والمشكلة العسيرة للغاية التي يجب التعامل معها في القريب العاجل هي الافتقار الى المهارات . وتبذل الحكومة الجهود لجذب الموظفين المدربين الذين هاجروا ودفعهم الى العودة الى البلاد . ومشروعات الاستثمارات الجديدة التي تحتوي على مشاركة أجنبية ، المذكورة في الفقرة السابقة ، ينتظر أن تشمل نقل المهارات عن طريق تدريب الموظفين المحليين أثناء الخدمة . أما الجهود طويلة الامد لسد هذه الثغرة فتتصل بإعادة إقامة مؤسسات التدريب المهني ، والتوسع في تدريب المدرسين ، وتعزيز النظام الجامعي .

١٨٦ - وفيما يتصل بمشكلة المهارات تظهر مسألة تحديث التكنولوجيا ، وبصفة عامة رفع المستوى التكنولوجي للمجتمع ، وفي الماضي ، أظهرت جمهورية إيران الإسلامية قدرة فائقة في مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة ، وهي قدرة تضعها اليوم في موقف جيّد لان البلاد تسعى الى إعادة تأهيل اقتصادها . بيد انه نتيجة انقطاعها لمدة تقارب العقد عن الوتيرة السريعة للتغيّر التكنولوجي في مجالات عديدة ، فسيقتضي

الامر جهودا استثنائية لتحديث التكنولوجيا وإدخال التكنولوجيا المطورة حديثا على المستويات السائدة في المجتمعات الحديثة لكي يتمكن الاقتصاد من إنجاز مسيرة نمو قابل للاستمرار تكون موارده البشرية والطبيعية قادرة على دعمها . ويجري الآن تنفيذ عدد من الانشطة ، أو هي قيد التخطيط ، للتعامل مع المشكلة . وهي تتضمن (أ) برامج تعليمية مكثفة للمسؤولين في القطاعين الخاص والحكومي في مجال إدارة التغيُّر التكنولوجي ، و (ب) تدابير لتعزيز النظام الجامعي .

١٨٧ - أما اختناقات النقل فهي أساسا انعكاس للمشكلات التي ظهرت بسبب التغيُّر الذي حدث في نمط الهياكل الاساسية على اثر إغلاق فورمشهر من ناحية ، ومن ناحية أخرى بسبب فترة الحرب ، عندما لم يكن ممكنا إجراء أعمال إصلاح وصيانة عادية لشبكات السكك الحديدية والطرق . وتولي الحكومة أولوية كبرى لخط السكك الحديدية الذي يربط بين الميناء في بندر عباس والمدن الرئيسية في داخل البلاد . والمفاوضات جارية لتأمين التمويل لهذا المشروع من مصادر دولية .

١٨٨ - ويبلغ عدد الاشخاص المسجلين حاليا في الوكالات الحكومية ذات الصلة كأشخاص مشرّدين ويجب إعادة توطينهم نحو ١,٢ مليون شخص . ومن المفهوم أن هناك نحو ٣٥٠ ٠٠٠ آخرين أعيد توطينهم عن طريق تقديم المساعدة الحكومية في أماكنهم الاصلية . ومن بين ١٤ مليون متر مربع تقدّر الحكومة أن أعمال تشييد المساكن تحتاجها لتلبية احتياجات إعادة التوطين ، تم بناء ما يقارب مليونين منها .

١٨٩ - وكانت جهود التعبئة المحلية في فترة ما بعد الحرب في إيران للتعامل مع آثار الاعمال الحربية ولإعادة بناء اقتصادها جهودا جبارة ومثيرة للإعجاب . فقد تم إنجاز تقدُّم كبير في عملية قامت أساسا على الجهود الذاتية ، واعتمدت أغلبها على الموارد المحلية . وعلى مستوى الاقتصاد الكلي ، تحددت مسيرة النمو لتقوم أساسا بتقديم حلول للآثار الاجتماعية العميقة للحرب وتحقيق تنمية طويلة الاجل ، وإطار السياسة التي أعدتها الحكومة ، بتركيزها على نظام للسوق يعمل بشكل فعّال ، يتماشى بالكامل مع هدف تحقيق الاستخدام الامثل لتوزيع الموارد .

١٩٠ - وفي نفس الوقت ، تشير نتائج استعراض القطاعات الى الحاجة الملحة الى ما يجوز تسميته بتعميق عملية التعمير . ويبدو أن الاستراتيجية التي استخدمت بعد الحرب مباشرة للإنعاش السريع للإنتاج ، غالبا عن طريق الإبدال من مرافق إنتاجية أخرى واستخدام تكنولوجيا مرتجلة ، وصلت الى أقصى ما يمكن بلوغه عن هذا الطريق . وهناك

الآن حاجة الى اعتماد نهج أكثر شمولا للنهوض بالهياكل المادية واجهزة الإنتاج . وتعتبر الزيادة في موارد النقد الاجنبي أمرا حاسما بالنسبة لتفسير الاستراتيجية .

١٩١ - وليس هناك أدنى شك في إمكانية المجتمع الدولي تقديم مساهمات كبيرة للتقدم المتسارع في مجال التعمير . والمستوى المنخفض لمديونية جمهورية إيران الإسلامية يكسبها ثقة إئتمانية لتمويل المشاريع التي تبحث عنه مركّزة أساسا على الانشطة التي بمقدورها أن تولّد القدرة على خدمة ديونها ، ويبدو أن هناك سلسلة طويلة من المشاريع القابلة للتطبيق معدة للتنفيذ في كل من القطاع العام والخاص ، زد على ذلك ، أن البيئة السياسية مفتوحة وترحّب بإقامة علاقات وثيقة مع شركاء من الخارج .

١٩٢ - بالإضافة الى ذلك ، ربما أمكن توفير المساعدة المالية ، بموجب شروط وأحكام مناسبة ، من أجل الانشطة في المجالات الاجتماعية ، مثل التعليم والعناية الصحية ، التي تكون فيها المتطلبات الملحة للاستثمار جوهرية ولكنها لا تولّد مباشرة قدرة على خدمة المديونية المرتبطة بها . ويمكن إعداد مثل هذا التمويل ضمن نطاق استراتيجية اقتراض شاملة للتقليل من هموم خدمة الديون طويلة الاجل[1] .

١٩٣ - وهناك حاجة ماسة بشكل خاص الى المساعدة الفنية ، لا سيما في القطاعات الاجتماعية . فعلى سبيل المثال ، بالنظر الى ضخامة المشكلات ، هناك مجال كبير للمساعدة من منظمات خاصة تتمتع بخبرة واسعة في التعامل مع أعداد كبيرة من الاشخاص المعوقين جسديا نتيجة الحرب أو الذين لحقهم الاذى بسبب التشريد أو الحرب .

١٩٤ - وفي القطاعات الاقتصادية ، هناك حاجة الى المساعدة الفنية أساسا لتعزيز وتوسيع البرامج المحلية المخططة الآن أو التي هي قيد التخطيط . ومن الافضل لهذه المساعدة أن تركّز على سد الثغرات القائمة حاليا . للتغلّب على نقص الموظفين الذين يتمتعون بمهارات عالية . ويبدو أن الظروف الحالية تستدعي مساندة من البرامج الخارجية الرئيسية لدعم التنمية التكنولوجية بالنظر الى المرحلة التي تشهدها جمهورية إيران الإسلامية وأداءها السابق في هذا الميدان .

١٩٥ - وأثناء اجتماعات البعثة مع المسؤولين الإيرانيين ، سعت البعثة الى الحصول على وجهات نظر الحكومة بشأن أشكال محددة من أشكال التعاون الدولي التي قد تساعد بشكل فعّال في جهود إعمار البلاد . واتفق على أن جهود الإعمار يشبغي النظر إليها بالمعنى الواسع الذي يشمل إصلاح الاقتصاد ليسير نحو النمو . وتركّز الاستجابات

المصافة بشكل عام على ثلاثة عناصر ، هي : (أ) الحصول على التطورات التكنولوجية الحديثة (بما فيها المساعدة الفنية) ومصادر تجديد رأس المال وتغذيته ؛ و (ب) فرص دخول أسواق التصدير ؛ و (ج) فرص الوصول الى أسواق رأس المال الدولية والاستثمارات الدولي .

١٩٦ - وتنص الفقرة ٧ من منطوق قرار مجلس الامن رقم ٥٩٨ (١٩٨٧) على دور يقوم به المجتمع الدولي لتعمير بلدي النزاع . وتوصي البعثة بقوة ، بعد أن أكملت دراستها المتعلقة بجهود التعمير في جمهورية إيران الإسلامية ووقفت على أولويات الحكومة في هذا الصدد أن ينظر في عقد مؤتمر مائدة مستديرة تحت رعاية الامم المتحدة أو أية هيئة مناسبة اخرى ، تلتقي فيه جمهورية إيران الإسلامية والدول الاعضاء في الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومنظماتها ذات الصلة لمناقشة تدابير محددة للتعاون . ومن المنتظر أن يقتضي الامر ستة شهور لإعداد لمثل هذا المؤتمر . ويمكن للحكومة الإيرانية ، بمساعدة من الامم المتحدة ، أن ترتب لإعداد الوثائق اللازمة وحوافظ المشروعات ، نظرا لحاجة إيران الماسة وأولوياتها من أجل التعمير .

١٩٧ - وفي نفس الصدد ، تعتقد البعثة بأن دور المجتمع الدولي في تنظيف الممر المائي لشط العرب والمياه المجاورة مباشرة في الخليج الفارسي هو ضرورة اقتصادية . وسيكون من الضروري إعادة تنشيط مكتب التنسيق الموحّد الذي كان يدير العمليات ، قبل الحرب ، في الممر المائي وينسقها ، ووفقا لما ورد في التقرير القطاعي الموجز في الفرع الخامس من هذا التقدير ، سيقتضي أعمال انتشال السفن المطلوبة ، وضخامتها وتعقيدها ، مدخلات تقنية خارجية كبيرة . وسيكون من الضروري استخدام معدات ضخمة وبالغة التطور ، وغير متوافرة في إيران ، للتعامل في نفس الوقت مع السفن الغارقة ، ومجموعة كبيرة من المعدات الحربية الموجودة في قاع النهر ، والكمية الهائلة من الطمي التي تراكمت نتيجة أكثر من عشر سنوات من الإهمال . وحالما يتم تنقية الاجواء السياسية ، ترى البعثة أن من الضروري كخطوة أولى ، إجراء مجموعة من عمليات المسح ، في أسرع وقت ممكن ، لتحديد أمكنة حطام السفن والعقبات الاخرى ، وتحديد الشحنات الغارقة وتحديد أفضل سبل الانتشال (بما فيها إزالة أية مواد خطرة ومعدات لم تنفجر) .

الحواشي

(١) في شباط/فبراير ١٩٩١ ، قدم المصرف الدولي ٣٥٠ مليون دولار كقرض لمشروع إنعاش من الزلازل لمساعدة برنامج الحكومة للتعمير بعد الزلازل .

التذييل الد

تكوين الفريق

كان الفريق برئاسة السيد عبد الرحيم ابي فرح ، الوكيل السابق للامين العام . ويرد ادناه اسماء اعضاء الفريق ، وكذلك مهامهم القطاعية : السيد اروين بامكند (خبير استشاري) ، خبير اقتصاد كلي ؛ والسيد جون د . كادي (مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية) ، خبير اقتصاد كلي ؛ والسيد إغناسيو ارميلاس (مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية) ، الإسكان والمستوطنات البشرية ؛ والسيد وليم هـ . كراو والسيد جون توماس (خبيران استشاريان) ، النفط والغاز والصناعات البتروكيميائية ؛ والسيد فلاديمير اسكندرو فيتش (إدارة الامم المتحدة للتعاون التقني لاغراض التنمية) ، السكك الحديدية والطرق والنقل الجوي ؛ والسيد اندريه بيدجين (خبير استشاري) المواني والنقل البحري ؛ والسيد جوزيف ماديو (خبير استشاري) ، الانقاذ البحري ؛ والسيد كريستيان باين هود والسيد نيلز بيرنغ (منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية) ، الصناعة الثقيلة والخفيفة ؛ والسيد علي اصغر عبيدي (خبير استشاري) ، الزراعة والري ؛ والسيد سيموس كيني (خبير استشاري) ، القوى الكهربائية ؛ والسيد ب. رويشودري والسيد برنارد هام (الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية) ، الاتصالات السلكية واللاسلكية والإذاعة ؛ والسيد ووركو والسيد ج. شيلي (منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) ، التعليم ؛ والسيد باري لين (منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) ، التراث الحضاري ؛ والدكتور ا. سليمان والدكتور س. بن يحمد (منظمة الصحة العالمية) ، الصحة ؛ والسيد فرار فيشر (مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية) الذي عمل بوصفه مساعدا خاصا ومنسقا قطاعيا ، والسيد اندرو بروكس (الامانة العامة للامم المتحدة) والسيد جافار جافان (برنامج الامم المتحدة الانمائي) اللذان عملا بوصفهما مترجمين تحريريين/مترجمين شفويين .

التذييل باء

المسؤولون الذين اجتمع بهم رئيس الفريق والخبراء

السيد حامد ميرزاده	نائب الرئيس وممثل الحكومة الخاص لشؤون التعمير
السيد عيسى كالنتاري	وزير الزراعة
السيد حسين كمالي	وزير الخدمات الاجتماعية والعمل
السيد رضا مالك زاده	وزير الصحة
السيد محمد رضا نيمات زاده	وزير الصناعة
السيد هادي نزهاد - حسينيان	وزير الصناعات الثقيلة
السيد محسن نور باخش	وزير الشؤون الاقتصادية والمالية
السيد عبد الله نوري	وزير الداخلية
السيد محمد سعيديكيا	وزير النقل
السيد بيجان زانغانيش	وزير الطاقة
السيد محمد حسين عدلي	محافظ البنك المركزي
السيد محسن يحيوي	نائب الوزير ، مدير التخطيط للشركات وعضو مجلس ادارة شركة نفط ايران الوطنية ، وزارة النفط
السيد علي خرام	مستشار وزير الخارجية ورئيس المركز الرئيسي للخليج الفارسي
السيد مهدي طابيشيان	نائب الرئيس ، اذاعة جمهورية ايران الاسلامية
السيد بهكش	غرفة التجارة والصناعة والمناجم

التذييل جيم

الوثائق التي قدمتها السلطات الإيرانية

١ - التقرير الختامي عن تقدير الاضرار الاقتصادية الناجمة عن الحرب التي فرضها العراق على جمهورية إيران الإسلامية (١٩٨٠ - ١٩٨٨) : مؤسسة الخطة والميزانية

٢ - القوانين والانظمة المتعلقة بجذب الاستثمارات الاجنبية وحمايتها في إيران : غرفة التجارة والصناعة والمناجم في إيران ، مركز البحث والتحليل الاقتصاديين

٣ - ملخص خطة التنمية الخمسية الاولى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجمهورية إيران الإسلامية (١٩٨٩-١٩٩٣) : مؤسسة الخطة والميزانية

٤ - السياسات والاولويات والمهام والخبرات لتسع سنوات من التعمير في جمهورية إيران الإسلامية : سعادة السيد حامد ميرزاده ، نائب الرئيس للشؤون الإدارية ، والممثل الخاص للحكومة في تعمير وتجديد المناطق التي تضررت من الحرب

٥ - بيان من الاونرابل محسن نورباخش ، محافظ بنك جمهورية إيران الإسلامية في الاجتماع السنوي لمجموعة البنك الدولي لعام ١٩٩١ في بانكوك ، تايلند

٦ - الاتصالات السلكية واللاسلكية - التقرير المتعلق باضرار الحرب - حزيران/يونيه ١٩٩١ ، وارد من الشركة الإيرانية للاتصالات السلكية واللاسلكية

٧ - وثيقة تحدد الإئتمانات المطلوبة للتعمير في قطاعات الإسكان والهياكل الاساسية والتوظيف في المناطق التي تضررت من الحرب

٨ - خريطة ميناء بندر عباس)
خريطة ميناء بندر خميني) مكتب الموانئ والنقل البحري

٩ - رد من السلطات الإيرانية (باللغة الفارسية) على طلب مؤرخ في ١٣ آب/أغسطس ١٩٩١ للحصول على معلومات - الترجمة مرفقة

١٠ - نظرة عامة على الدمار الذي لحق بالقرى الإيرانية أثناء الحرب التي فرضها العراق على إيران ، وعملية التعمير : مؤسسة الثورة الإسلامية للإسكان في جمهورية إيران الإسلامية

١١ - (أ) معلومات الشركة البتروكيميائية الوطنية

(ب) مشاريع الشركة البتروكيميائية الوطنية

(ج) الردود على "استبيان صحيفة النفط والغاز" بشأن المركز الحالي لمصافي النفط الخام في جمهورية إيران الإسلامية

(د) الواردات من منتجات النفط لشركة نفط إيران الوطنية (١٩٧٩-١٩٩٠)

(هـ) شركة نفط إيران الوطنية : مواصفات الغازولين ، والكيروسين ، والغاز ، والنفط ونفط الوقود 1700 sec

(و) شركة نفط إيران الوطنية : تفاصيل الهجمات التي تعرضت لها المصافي

١٢ - البنك المركزي لجمهورية ايران الاسلامية : التقرير الاقتصادي والميزانية العمومية ١٣٦٣ (في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٥)

١٣ - البنك المركزي لجمهورية ايران الاسلامية : التقرير الاقتصادي والميزانية العمومية ١٣٦٦ (١٩٨٧ - ١٩٨٨) (في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٨)

١٤ - الاثار التي رتبتها الحرب المفروضة على خدمات إذاعة جمهورية إيران الإسلامية

١٥ - خريطة توضح المنافذ البحرية لميناءي عبدان وخرمشهر على شط العرب الى بندر خميني

١٦ - خرائط النقل البحري (مكتب الموانئ والنقل البحري)

١٧ - برنامج التعمير ، والتنمية : مدير الاعمال الهندسية بالشركة الإيرانية للاتصالات السلكية واللاسلكية

١٨ - وزارة الطاقة - صناعة القوى الكهربائية في ايران في الفترة ١٩٦٧-١٩٧٩ ؛ صناعة القوى الكهربائية في ايران في عام ١٩٨٣ ؛ القوى الكهربائية في ايران في عام ١٩٨٩

١٩ - تقرير موجز عن سبعة مطارات ايرانية أصيبت بأضرار أثناء الحرب المفروضة - عبدان ، الاهواز ، بختاران ، همدان ، اورومیه ، ساناندا ج ، وشيراز (الطيران المدني)

٢٠ - وثيقة تورد المشاريع ذات الاولوية في ميدان البيئة وتطلب الحصول على المساعدة من المجتمعات الدولية . منظمة حماية البيئة

٢١ - بيان إعلامي - المشاورة المشتركة بين الوكالات لبرنامج الامم المتحدة للبيئة بشأن النتائج البيئية المترتبة على حرب الخليج - ومرفق طيه وثيقة برنامج الامم المتحدة للبيئة UNEP/GC.16/6 ، الآثار التي رتبتها الاسلحة الكيميائية على صحة الانسان والبيئة (برنامج الامم المتحدة الإنمائي)

٢٢ - صفحة واحدة - البيئة - تكاليف المشاريع بالريالات : منظمة حماية البيئة

٢٣ - بيانات واردة من نائب الرئيس لشؤون التعمير - (جداول وترجمات)

٢٤ - بيان بشأن مشاريع التعمير (تقديرات صندوق وزارة الصناعة لاغراض التعمير فيما يتعلق بوزارة الطرق والنقل)

٢٥ - بيانات متعلقة بمبنى مكتب بريد خرمشهر (الخدمات البريدية)

٢٦ - تقدير الالية اللازمة لاغراض التعمير (مكتب المساكن الريفية)

٢٧ - بيانات التجديد فيما يتعلق بالموانئ (شركة نفط ايران الوطنية)

٢٨ - خطة التعليم - بيانات بالفارسية : مديرية تخطيط التعليم ومشاريعه ، وزارة التعليم (الى جانب ترجمة مكتوبة بخط اليد)

٢٩ - الزراعة - بيان بالاضرار على صعيد المقاطعات "تقرير موجز عن المناطق التي تضررت من الحرب"

٣٠ - برنامج التعمير ، بما في ذلك تكلفة الاعمال والمساعدة الخارجية : وزارة موارد المياه والطاقة

٣١ - صورة من خريطة اصفهان : مكتب شؤون التعمير ، مؤسسة التراث الحضاري الايراني ، اصفهان

٣٢ - وثيقة صادرة عن صندوق النقد الدولي - بيان من السيد ميراخور باسم جمهورية ايران الإسلامية - اجتماع المجلس التنفيذي ، ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١

٣٣ - وثيقتان لصندوق النقد الدولي : جمهورية ايران الإسلامية - تقرير الهيئة عن المشاورة التي أجريت عام ١٩٩١ بشأن المادة الرابعة (SM/91/145) ؛ جمهورية إيران الإسلامية - التطورات الاقتصادية في الآونة الاخيرة (SM/91/156)

٣٤ - التراث الحضاري الايراني - الاضرار التي نجمت عن الحرب المفروضة . تقرير موجز أعد لكبير مستشاري الامين العام للامم المتحدة - القرار ٥٩٨ (١٩٨٧)

٣٥ - الحرب المفروضة - المجلد ٦

٣٦ - القطاع الزراعي - برنامج تعمير مقاطعة خوزستان

٣٧ - وثائق متنوعة صادرة عن البنك المركزي الإيراني

٣٨ - تقرير رسمي عن قطاع الصحة (وزارة الصحة)

- - - - -